العلاقات الإيرانية– السعودية ١٩٧٩-٢٠٠١
دراسة سياسية

محمد سالم احمد
الكواز

مستخلص البحث :

تعنى هذه الدراسة في تقديم تفاصيل عن سير العلاقات الإيرانية السعودية على المستوى السياسي خلال الفترة ١٩٧٩-٢٠٠١، فقد شهدت تلك العلاقات منذ نشأتها استقراراً نسبياً بين البلدين، إلا أن قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في شباط ١٩٧٩ كانت بمثابة الفاصل الكبير في مسيرة تلك العلاقات نظراً للمنهج الإيديولوجي الذي تبنته إيران في سياستها الخارجية والذي بات يعرف بـ " تصدير الثورة" فتركت وضعاً يسوده التوتر في علاقتها في المنطقة، وخاصة مع المملكة العربية السعودية استمر حتى وفاة الخميني، لتشهد العلاقات في أعقاب ذلك تفاهماً وتعاوناً في مختلف الجوانب وخاصة بعد وصول محمد خاتمي إلى الحكم في إيران عام ١٩٩٧، والذي توج بتوقيع الحكومتين على اتفاقية أمنية في نيسان ٢٠٠١ التي أنهت مظاهر الشد والجذب والخلاف والتوتر الذي كان قائماً بشكل متفاوت بين البلدين.

دراسة سياسية

محمد سالم احمد الكواز*

المقدمة :

يعد العامل السياسي بين أي دولتين بأن له تأثير كبير وواضح على مسار العلاقات وانعكاساتها على مختلف المستويات ، وهذا مفهوم ثابت لدى اغلب المحللين والخبراء والمراقبين السياسيين . والعلاقات السياسية الايرانية –السعودية مثال لمحور هذه الدراسة التي ارتأينا البحث عن طبيعة علاقاتهما السياسية خلال المدة ١٩٧٩-٢٠٠١ .

وعليه قسمت هذه الدراسة الى ثلاث محاور الاول هو عبارة عن مدخل لجذور تاريخ العلاقات السياسية الايرانية – السعودية للفترة ١٩٢٥-١٩٧٩ من حيث نشأتها وطبيعتها وانعكاساتها على الجوانب الاخرى.

في حين ان المحور الثاني يستعرض تطور تلك العلاقات السياسية اثناء وبعد قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، من حيث الموقف السعودي من الثورة الايرانية، واتسمت العلاقات طبقاً لذلك بالشد والجذب بين الجانبين، وعليه قسمت الى ثلاث فترات الاولى ١٩٧٩-١٩٨٩، والثانية ١٩٨٩-١٩٩٧، والثالثة ١٩٩٧-١٩٩٩، حيث تبادل مسؤولي البلدين زيارات عديدة، وطرحوا فيها عدة مقترحات لاستقرار العلاقات فيما بينهما، وبالفعل شهدت تحسناً ملحوظاً في النواحي السياسية والاقتصادية.

* **مدرس مساعد/ مركز الدراسات الاقليمية/ جامعة الموصل.**

اما المحور الثالث، فأنه جاء لدراسة التعاون الوثيق في (علاقات الدولتين، ذلك بالتوقيع على اتفاقية امنية في نيسان ٢٠٠١، وفيه قدمنا دوافع الاتفاقية ومحاورها الرئيسة وابعادها على كلا البلدين وكذلك على الصعيدين الاقليمي والدولي.

رؤية في الجذور التأريخية للعلاقات السياسية الإيرانية – السعودية ١٩٢٥–١٩٧٩

اتسمت العلاقات الايرانية العربية بصورة عامة والعلاقات الايرانية الخليجية بصورة خاصة بكونها علاقات ذات روابط استراتيجية للطرفين تفرضها الجغرافية والتاريخ والعقيدة والمصالح المشتركة السياسية والاقتصادية منها على وجه التحديد لما لها تأثير على استقرار الوضع الاقليمي بمنطقة الخليج العربي. فمع بروز العهد البهلوي (١٩٢٦–١٩٧٩) كان الصراع هو العنصر الحاكم في ادارة العلاقات بين الجانبين، وحتى بعد ان ظهرت دعوات لاقامة تحالفات وعلاقات تعاون وصداقة وثيقة، الا انها لم تحدث اثراً كافياً، وبدلاً من ذلك فقد غلب على العلاقات التباين الحاد في الرؤى لابرز القضايا المصيرية، واختفاء صورة التعاون المشترك الا في حدود الدنيا على الجانب الثقافي والديني وفي اطار استراتيجي واقليمي من حيث العلاقات السياسية والاقتصادية الذي يتأرجح بين الصعود والهبوط من فترة الى اخرى، و الذي عد المرتكز الفعّال في تحديد طبيعة مسار اوجه تلك العلاقات. وطالما ان العلاقات الايرانية الخليجية تتميز بطابع خاص، نحاول اخذ انموذجاً خاصاً لتاريخ وطبيعة العلاقات السياسية بين ايران في عهد الاسرة البهلوية وبين والمملكة

العربية السعودية. فكلا الاسرتين حكمتا في توحيد (بناء الدولة) وسط ظروف سياسية مماثلة بعض الشيء ، على الرغم من وجود فروقات واختلافات اساسية فرضها الشاه (**رضا بهلوي ١٩٢٦-١٩٤١**) الذي سعى لتأسيس امة حديثة انطلاقاً من القمة باتجاه القاعدة، اما (**عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ١٩٠٢- ١٩٥٣**) مؤسس المملكة العربية السعودية ، فقد وضع مشروعه على اساس صلب من التقاليد الدينية والسياسية مما برهن وبوضوح وعلى المدى الطويل ان منهجه كان الاكثر بقاءاً واستمراراً. والعلاقات الايرانية السعودية باعتبارهما كدولتين مسلمتين على الرغم من الاختلاف المذهبي في ما بينهما ، الا انها لم تترك خلافات حادة على علاقاتهما، على اعتبار ان احكام الدين الاسلامي وتعاليمه لا تنفصل عن السياسة في المملكة العربية السعودية او كما هو الحال في المؤسسة الدينية في ايران.

يرجع تاريخ اول اتصال دبلوماسي رسمي بين ما كان يعرف انذاك باسم سلطنة نجد وبلاد فارس الى عام ١٩٢٥، حين ما حاول الفرس القيام بمساعي وساطة بين الملك عبد العزيز وبين علي بن الحسين ملك الحجاز ابان حصار القوات السعودية لمدينة جدة[١]. ولكن بعد ان احتل رضا شاه عربستان في العام نفسه[٢] لفت ذلك اهتمام عبد العزيز الى مغزى هذا الاجراء وما ينطوي عليه من اشارات واضحة للمطامع الفارسية في منطقة الخليج العربي، فرغم حرص رضا شاه على التقارب مع السعودية، الا ان عوامل التوتر بقت قائمة بين البلدين بسبب تعارض موقفهما بالنسبة للامارات العربية في الخليج ولا سيما البحرين، اذ دأب الفرس على الادعاء بسيادتهم على البحرين، وكذلك ادعاءاتهم بشأن الجزر في جنوب الخليج وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة ابو موسى، ومع ذلك فأن الامور لم تصل الى درجة كبيرة من التأزم، فقد اكتفت

الحكومة الفارسية بالاحتجاج على معاهدة جلاسة التي عقدت بين بريطانيا مع السعودية في ٢٠ أيار ١٩٢٧، على ما جاء في المادة السادسة منها التي كانت تقضي بأمتناع ابن سعود عن المداخلة في شؤون امارات الخليج ومن بينها البحرين، بحكم ارتباطها ببريطانيا حينذاك بمعاهدات خاصة. فعد رضا شاه ان ذلك بمثابة انكار لحقوق بلاده الاقليمية، ورد مطالباً بعودة البحرين الى السيادة الفارسية[٣]. لا بل انه قدم في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٧ شكوى الى عصبة الامم بشأن سيادته على البحرين[٤].

ففي الواقع ان الفرس الايرانيين ينظرون الى الخليج العربي بأعتباره من وجهة نظرهم بحيرة فارسية لما يشكله من اهمية استراتيجية بالغة بالنسبة لهم، فهو المنفذ البحري الوحيد ، كما ان سواحله العربية لها اهميتها الاقتصادية، اذ ان افتقار تلك السواحل الى القوى العاملة من وجهة نظر ايران يمكن شغله بفائض العمالة الايرانية، فضلاً عن ايجاد اسواق للبضائع الايرانية. والاهم من ذلك كله ان نجاح ايران في السيطرة على تلك السواحل يعني السيطرة على اقتصاديات منطقة الخليج العربي ومنها النفط، وهذا بدوره يزيد من عملية توسيع تصدير النفط الايراني عالمياً بصورة اكبر.

ولكن من جانب اخر فأن الشاه المذكور وتعبيراً منه عن حسن نواياه تجاه المملكة العربية السعودية وتعميق اواصر علاقاته معها، عين **(حبيب الله خان هويدا)** اول دبلوماسي يزور الحجاز ونجد وملحقاتها، واجرى مباحثات رسمية دبلوماسية مع المسؤولين السعوديين، وبلغت العلاقات السياسية الايرانية السعودية اقصاها خلال النصف الثاني من سنوات

العشرينيات بتوقيع معاهدة صداقة في طهران في آب ١٩٢٩، وقعها عن الجانب السعودي وفد ثلاثي في الشؤون الخارجية[٥]. وجاءت هذه المعاهدة لتحدد اسس اقامة علاقات سياسية ودبلوماسية وتجارية بين البلدين بحيث

ن الشاه عين هويدا وزيراً مفوضاً قبله في الجدة(وذلك في) لعام ١٩٣٠[٦] بالمقابل ارسل الملك عبد العزيز وفداً برئاسة ابنه ونائبه الامير فيصل الى طهران عام ١٩٣٢ لتعزيز العلاقات واستمرارها بين البلدين، ويذكر ان هذه الزيارة الاولى التي يقوم بها وفد رفيع المستوى الى طهران[٧]. وبقت تلك العلاقات الودية مستمرة لتشهد نوع من التوتر عام ١٩٤٣ الذي تطور الى حدوث ازمة بينهما ادت في النهاية الى قطع تلك العلاقات السياسية بين الحكومتين خلال الفترة ١٩٤٤-١٩٤٦[٨].

وعلى اثر الرسالة التي تلقاها الشاه **(محمد رضا بهلوي ١٩٤١-١٩٧٩)** في منتصف تشرين الاول ١٩٤٦ من العاهل السعودي الملك عبد العزيز الذي يدعو فيها الشاه الى استئناف العلاقات بين الحكومتين وعلى ان تقوم هذه العلاقات على اساس من روابط الثقة والتاريخ[٩] وبالفعل استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بينهما خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٥٣، حيث برزت حقبة جديدة من العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدين خاصة بعد ان عين **(حمزه غوث)** سفيراً للمملكة في طهران، وعينت طهران **(عبد الحسين صادق اصفند ياري)** وزيراً مفوضاً لدى المملكة، اذ وجها جهودهما نحو تطوير صناعات النفط، مما يعني انهما يتعاملان مع قضايا مشتركة. وبعد عودة الشاه الى عرشه في ايران عام ١٩٥٣[١٠] وتولي الملك سعود بن عبد العزيز **(١٩٥٣-١٩٦٤)** عرش المملكة العربية السعودية في العام ذاته، سعى الى جعل العلاقة مع ايران

يسودها اجواء طيبة ومتطورة في جوانبها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية[١١] وفضلت السعودية اتخاذ سياسة الترقب والتريث في موقفها من تطورات الازمة السياسية في ايران بعد عودة الشاه، بحيث لم تشكل تلك الازمة عائقاً في مسار العلاقات المتبادلة بين الحكومتين لا بل ان الشاه كان قد فضل تقوية علاقاته مع المملكة لانه يرى ان هيبته ونفوذه في بلده

وفي منطقة الخليج ترتبط ولو [illegible] بوجود علاقات قوية تربطه بالمملكة العربية السعودية خاصة وان التطورات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط كانت قد فرضت شيئاً من التنسيق بين المواقف الايرانية والسعودية تجاه تلك الاحداث والتطورات ولا سيما ما يتعلق بالدور البريطاني في منطقة الخليج العربي واستيلائه على واحة البريمي في ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٥[١٢].

اسفرت تلك التطورات البناءة في العلاقات بين الدولتين عن توجيه دعوة ايرانية للملك سعود للقيام بزيارة ملكية الى طهران خلال آب ١٩٥٥، لتبادل الرأي حول العديد من المسائل السياسية والاقتصادية، وقد اتفق العاهلان على ان الشيوعية تمثل تهديداً خطيراً لدول الشرق الاوسط، واعربا عن رغبة مشتركة في دعم مواقف العرب المناهضة للشيوعية، وعن شعورهما بحاجة الدول الاسلامية لفض منازعاتها الاقليمية في ما بينها. كما تطرقت المحادثات كذلك الى موضوع حلف بغداد عام ١٩٥٥[١٣].

وبعد ان عرضت مسالة النزاع حول واحة **(البريمي)** على طاولة مجلس الامن الدولي في كانون الاول ١٩٥٦، وقفت ايران الى جانب المملكة، اذ ان ايران كانت بحاجة الى دعم المملكة بشأن شكواها من معاملة البريطانيين للايرانيين في البحرين واماكن اخرى من منطقة الخليج[١٤] وعلى الرغم من مظاهر التعاون بين الحكومتين الايرانية والسعودية الا ان الخلافات بينها لم تكن بعيدة من الظهور على سطح تلك العلاقات ، ولكن على نحو لا يتعدى الى حدوث ازمة ونزاع ومقاطعة في صلاتها التي ظهرت في ازمة السويس عام ١٩٥٦ لان تلك الازمة ساهمت في تعزيز ودعم العلاقات بين العرب والمسلمين في بلدان الشرق الاوسط وخاصة في ما يتعلق بعلاقات حكومتي ايران والسعودية بعد ان تبادل فيها

المسؤولين الزيارات لتستمر عملية السياسية وتبادلاً في وجهات النظر السياسية حول العديد من المسائل الحساسة في المنطقة مثل زيارة شاه ايران الى الرياض بدعوة من الملك سعود ثم مناقشة موضوع حلف بغداد، وطرح الشاه مشروع ميثاق مشترك بين البلدين، الا ان مشروعه لم يلق ترحيبا من قبل الملك، كما نجم عن هذه الزيارة ايضاً التنسيق الموحد في موقفهما من الاحداث التي مرت بها المنطقة مثل الازمة اللبنانية عام ١٩٥٨ حيث تبنت كلا الدولتين فكرة قيام الغرب بتحرك قوي لدعم الرئيس اللبناني السابق (كميل شمعون) . اضف الى ذلك ان العاهلين عملا على مقاومة المحاولات السوفيتية للتسلل الى الشرق الاوسط، كما اعربا عن قلقهما بأعتبارهما دولتان ذات نظام ملكي من الاوضاع في العراق بعد الاطاحة بالنظام الملكي في تموز ١٩٥٨ واستبداله بنظام ثوري جمهوري أملين ان يكون هذا النظام الاخير اكثر اهتماماً بقضايا العالم العربي[١٥].

وبتأكيد ايران على الاعتراف بأسرائيل باعتبارها دولة في عام ١٩٦٠، ترك اثراً سلبياً على علاقاتها الاقليمية مع الدول العربية والاسلامية ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، ولكن بعد ان اوضحت ايران موقفها مباشرة لجامعة الدول العربية عبر وعدها بعدم الاعتراف باسرائيل اعترافاً قانونياً، وعدم تبادل البعثات معها، وما ان

انتهت تلك القضية حتى استعادت المملكة روابطها الاعتيادية مع ايران فعين الشاه في عام ١٩٦٢ **(افراسياب نافاي)** ثامن سفير لايران في المملكة تأكيداً منه على ان ايران بدأت تنظر الى السعودية بأعتبارها واحة استقرار في المنطقة. وحين ما سئل رئيس الوزراء الايراني **(علي اميني)** في لقاء صحفي معه في العام ذاته عن علاقات بلاده بالعالم العربي اجاب قائلاً:" **ان البلدان القريبة تبدو وكأنها تقترب اكثر واكثر نحو حالة من عدم**

الاستقرار نستثني من ذلك المملكة العربية السعودية التي سمعت انها تعيش وضعاً حسناً : ان عبد الناصر هو الذي يثير الفوضى بعد ان دمر بلده ، لقد سمعت ان الاوضاع في مصر شديدة السوء وان على ايران ان تنقذ نفسها من الاصابة بعدوى الفوضى السائدة في بقية انحاء الشرق الاوسط"[١٦].

ومما زاد من تعزيز العلاقات الايرانية السعودية سقوط الملكية في اليمن عام ١٩٦٢، وتدخل الرئيس المصري الراحل عبد الناصر لحماية نظامها الجمهوري الجديد ضد التدخل السعودي، حيث وقف شاه ايران الى جانب الحكومة السعودية بتقديم العون العسكري لها[١٧]. وفي حديث اجراه رئيس تحرير "**Foreign Reports Bulletin**" في اواخر العام المذكور مع الشاه محمد رضا بهلوي حول اواصر العلاقة بين بلده والسعودية اجاب معبراً عن قلقه بشأن التدخل المصري في اليمن قائلاً: "**ان هذا التدخل انما يستهدف المملكة العربية السعودية، كما يسعى الى السيطرة على نفط شبه الجزيرة العربية**" [١٨].

بعد وصول الملك **(فيصل بن عبد العزيز ١٩٦٤-١٩٧٥)** الى العرش السعودي في ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٤ اثر عزل الملك سعود ، ازدادت التطورات التنسيقية بين بلاده وايران في عام ١٩٦٥، اذ زار الملك فيصل طهران خلال هذا العام ، وقام بجولة في عموم ايران، وتلت تلك الزيارة قيام وفد من الخارجية الايرانية بزيارة الرياض عام ١٩٦٦، وصدور مواقف تنسيقية كثيرة بخصوص الاوضاع في اليمن والعلاقات مع السوفيت والتصدي من وجهة نظرهما لتحركات عبد الناصر بأتجاه الخليج، كما تبادلا ايضاً مسألة الجرف القاري في الحدود البحرية بين البلدين[١٩].

وتطورت المحادثات كذلك بشأن اقامة روابط اكثر وثوقاً بينهم من اجل مواءمة سياساتهم داخل اطار منظمة الاقطار العربية المنتجة للنفط (اوبيك) بقصد الحفاظ على الامن والسلام في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام رغم اختلاف وجهة نظرة العاهلين الى شؤون العالم. وقاد هذا التفاهم المشترك الى تسيير علاقاتهما الثنائية بكل حذر وهدوء، ولفترة من الزمن بدا كل من البلدين منتبهاً الى المسائل الجانبية التي من شأنها ان تحرج البلد الاخر. وعقب شجب الرياض وطهران قيام اسرائيل بأحتلال الاراضي الفلسطينية في حرب حزيران ١٩٦٧، زار الملك فيصل طهران في كانون الاول من العام ذاته، لتعميق صلاته مع ايران تجسيداً لرؤيته في تجميع العالم وتوحيد مواقفهم من العديد من الاهتمامات السياسية الجارية حينها على الساحة العربية، داعياً الشاه لزيارة السعودية في عام ١٩٦٨[٢٠]. وقال الملك مركزاً في خطبته امام البرلمان الايراني: "**ان الاسلام هو عنصر التقارب بين الامتين... لقد حان الوقت اليوم للوصول الى تعاون وترابط افضل بين بلدينا**" مؤكداً ان السعودية تواقة الى ذلك مشيراً لما سعى اليه في عام ١٩٦٦ حين ما ابدى رغبته بحل النزاعات الحدودية بين ايران والعراق والكويت، ونجاحه في التخفيف من فجوة خلافات الشاه مع العراق[٢١].

لكن على ما يبدو ان الامور جرت على عكس رغبات الملك فيصل، حيث ألغيت الزيارة التي كان من المقرر ان يقوم بها شاه ايران الى الرياض قبل يومين نتيجة القرار الذي اتخذته السعودية في كانون الثاني ١٩٦٨ بضم جهودها الى جهود كل من الكويت والبحرين من اجل مواجهة التطورات المتوقعة على اثر القرار البريطاني في ١٦ كانون الثاني من العام نفسه بالانسحاب من منطقة الخليج العربي في موعد اقصاه نهاية عام ١٩٧١، مما ادى الى حدوث نزاع حاد بين الطرفين الايراني والسعودي، اذ

عسرت ايران ذلك العمل بأنه [illegible] عدائي تجاه [illegible] في المنطقة، تراجعت توجه الاتهامات الى [illegible] من المملكة العربية السعودية والكويت بأنهما يمارسان نشاطاً في الخليج بالتعاون مع البريطانيين[٢٢]. وصاحب في الوقت نفسه زيارة **(الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة)** حاكم البحرين الى الرياض وما نتج بعد انتهاء زيارته من تصريحات السعودية التي اكدت على عروبة البحرين، فضلاً عن ما تناقلته الانباء عن مشروع بدأ العمل في تنفيذه لاقامة جسر بري عبر مياه الخليج العربي يربط السعودية والبحرين، فأعتبرت ايران ذلك المشروع بمثابة اجراء دفاعي تتخذه السعودية بهدف احباط اية محاولة من جانب ايران لضم البحرين[٢٣] فتسببت تلك الاتهامات تراجع في علاقات ايران السياسية مع السعودية والكويت . غير انه سرعان ما حسمت تلك الازمة في تشرين الثاني ١٩٦٨ اثر وساطة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية لعودة التقارب بين السعودية وايران[٢٤]. عندها قام الملك فيصل بدعوة الشاه لزيارة الرياض في الوقت ذاته، فتم اللقاء في الموعد المحدد واتفقا اثناء المباحثات طرح المسألة الفلسطينية والمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني، فتحسنت العلاقات بين الدولتين بعض الشيء[٢٥].

حاول الشاه اقناع الملك فيصل بضرورة الاتفاق على مشروع دفاعي عسكري، موضحاً بأن الانسحاب البريطاني سيترك المنطقة مكشوفة ومعرضة للفوضى وعدم الاستقرار من قبل العناصر اليسارية ، فضلاً عن التحركات المريبة التي يقوم بها الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، وتصاعد الدور السوفيتي في المنطقة للوصول الخليج والمحيط الهندي، الا ان الملك فيصل حرص على عدم التورط في تلك المشروعات مؤكداً اتخاذ مشروع تحالف اسلامي ، وبالفعل انتهى الامر بتسوية الخلافات والتعاون من اجل المحافظة على الامن والاستقرار في

المنطقة، وتجنب العاهلين وقوعها بين السعودية وايران(٢٧) بشأن البحرين، ابدى الشاه حرصه على ان يوضح لذلك فيصل بأنه على استعداد من اجل تحقيق الاستقرار في المنطقة ان يجعل الادعاءات الايرانية بالبحرين تموت دون ضجيج[٢٦]. مذكراً انه هو والعديد من المسؤولون الايرانيون كانوا قد صرحوا منذ نيسان ١٩٦٨ ان اهتمامهم بالبحرين ليس شديداً، وانه من الممكن التوصل الى تسوية[٢٧].

ويذكر ان المملكة العربية السعودية عقدت مع ايران اتفاقية وتحديداً في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٨ بشأن السيادة على الجزيرة العربية وجزيرة فارسي، وتعيين خط الحدود الذي يفصل المساحات المغمورة، وقد وقعها عن الجانب الايراني **(منوشهر اقبال)** رئيس مجلس الادارة والمدير العام لشركة النفط الايرانية، ومن الجانب السعودي **(احمد زكي يماني)** وزير النفط والثروة المعدنية، وتألفت الاتفاقية من خمسة مواد[٢٨].

كانت العبارات التي اوضحها الشاه حول النزاع على البحرين قد اثارت قلق السعودية من جراء التطلعات الايرانية الخفية للسيطرة على الخليج العربي عسكرياً، وقد تأكد لها ذلك وفق تصريحات احد المسؤولين الايرانيين في نفس الفترة اعلاه (أي في نيسان ١٩٦٨) موضحاً بقوله:

"**... ان تخلي ايران عن مطالبتها بالبحرين قد يعني التخلي عن شيء مقابل لا شيء... نحن لا نريد البحرين، ولكن مطالبتنا بها موضوع مساومة في مجال رسم مستقبل الخليج**"[٢٩].

من هنا نظرت السعودية الى ان هذا النوع من التفكير الايراني والى تلك التصريحات على انها علامة بأن ايران تعرض امن الخليج للخطر، فمن الواضح ان الشاه كان في نهاية عام ١٩٧٠ راغباً في التراجع عن مطالبته بالبحرين في مقابل الحصول على تعويض ، وهذا التعويض هو الحصول

على ثلاث جزر هي (ابو موسى **وطنب الكبرى وطنب الصغرى**) بدليل ان الاخير ذكر في مناسبتين انه يعتزم احتلال هذه الجزر بالقوة حال ان تنسحب بريطانيا من الخليج مع نهاية عام ١٩٧١[٣٠] وتبعاً لذلك عارضت السعودية الجهود الايرانية للاستيلاء على تلك الجزر. وفي محاولة لحل هذا الخلاف، التقى وزير الخارجية الايراني **(زاهدي)** مع الملك فيصل في جنيف في ١٧ تشرين الاول ١٩٧٠، لكنهما لم يتوصلا الى أي اتفاق نهائي في ذلك الصدد[٣١].

ولحل هذه المعضلة، اقترح الملك ضرورة عقد مؤتمر حول امن الخليج يشارك فيه الاطراف المعنية وذات المصلحة، فبعث برسالة في بداية كانون الثاني ١٩٧١ الى شاه ايران يشرح فيها فكرته، وجاءه من الشاه رد بأن الفكرة تثير اهتمامه، ولكن الاخير كان قد وضع تهديده موضع التنفيذ بأحتلال الجزر الثلاث في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧١ مما حال دون عقد المؤتمر ولم يكتف الشاه بذلك بل انه هدد باحتلال اية مشيخة تقع في ايدي الجماعات اليسارية[٣٢]، وهذه اشارة واضحة على فقدان روح التعاون السياسي بين المملكة وايران بشؤون الخليج العربي.

خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٧ تبادل الطرفان زيارات عديدة وخاصة بعد مقتل الملك فيصل في نيسان ١٩٧٥ بحثا من خلالها العلاقات الثنائية والموقف في المنطقة ، ولم تقتصر تلك الزيارات على تعزيز وتطوير العلاقات السياسية بل والامنية والاقتصادية والعسكرية (٣٣). ومع اقتراب عام ١٩٧٨ كانت ايران تعيش ضغوطاً سياسية من الداخل ادت شيئاً فشيئاً الى ضعف الشاه، وانهكت نظامه وبات معزولاً عنه العديد من مستشاريه الاكفاء، وافتقاره الى أي دعم داخلي سياسي كان ام عسكري، مما اجبرته تلك الامور الى مغادرة بلاده في كانون الثاني ١٩٧٩ الى مصر متوقعاً

حدوث انقلاباً عسكرياً يتيح له [illegible] الى ايران اكثر (في كانون [illegible] عام ١٩٥٣. لكن هذا الانقلاب كان قد اطاح به، وادخل ايران في مرحلة جديدة من مراحل التاريخ المعاصر، بل اضحى يشكل فاصلاً جديداً في علاقاتها الدولية والاقليمية وعلى وجه الخصوص مع المملكة العربية السعودية ، وهذا ما سنبينه بالتفصيل.

تطور العلاقات السياسية الإيرانية السعودية ١٩٧٩- ١٩٩٩

شهدت العلاقات الايرانية السعودية منذ اندلاع الثورة الاسلامية الايرانية والاعوام التي تلتها احداثاً وتطورات سياسية مهمة، وعليه ارتأينا تقسيم سير تلك العلاقات الى ثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى ١٩٧٩-١٩٨٩:

كان من المتوقع ان ترتاح المملكة العربية السعودية ، وامارات الخليج العربي، الى ما ستخلفه الازمة الداخلية في ايران من قيود على تحركات الشاه في الخليج، استناداً الى ميراث التنافس، واعلانات الشاه المتكررة، بأن دولته الوحيدة القادرة على حماية الخليج. لكن المواقف الرسمية تجنبت ذلك الاحتمال، وعكست نقيضه، وشاركت الشاه الآمه، وأملت ان يستقر عرشه قريباً. ففي آب ١٩٧٨، اصدر وزير الدفاع السعودي (الامير سلطان بن عبد العزيز) بياناً عبر فيه عن تأييد السعودية للشاه، والقى مسؤولية متاعب ايران على "الشيوعية الدولية"، وفي ٢٠ تشرين الثاني منه، ذكر الامير (سعود الفيصل) وزير الخارجية السعودي لصحيفة المدينة المنورة بقوله "ان السعودية تؤيد بقاء الشاه لانه حقق انموذجاً يحتذى به... ان الاستقرار الداخلي لايران يهم بلدان المنطقة والعالم اجمع، لان عدم الاستقرار سيخلق

بدوره اضطراباً حاداً في العالم الخارجي... الذي (مثل العالم) كان هو مسألة داخلية". وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٨ ذكرت ايضاً صحيفة النهار اللبنانية ان احمد زكي اليماني وزير النفط والثروة المعدنية السعودية الاسبق قد اجتمع في باريس بشخصية ايرانية مقربة من الشاه وابلغها ان السعودية لا تهدف الى تغيير حكم الشاه او الاطاحة بشخصه، بل ان الملك (خالد بن عبد العزيز ١٩٧٥-١٩٨٢) ناشد الدول العربية ان تقدم للشاه نوع من المساعدة حتى ينجح في حل الازمة[٣٤].

ومن جانب اخر فقد صرح الامير (فهد بن عبد العزيز) ولي عهد السعودية في كانون الاول ١٩٧٨ ان بلاده قلقة من الاثار المتوقعة اذ ما تغير النظام السياسي في ايران. وعلى ما يبدو ان القلق السعودي ينصرف الى احتمالات وصول حكومة عسكرية الى السلطة في طهران سواء كانت يسارية او ديكتاتورية، ففي الحالة الاولى يمكن ان يتسرب تيار اليسار الى مجتمعات الخليج. وفي الحالة الثانية يمكن ان يدعم الاتجاه التوسعي لايران ويزداد شراسة، وبصفة عامة فأن اهتزاز سياسة الشاه يشكل عنصر قلق لنظم امارات الخليج والسعودية لانه يمكن ان يفرض عليها اعادة النظر في عناصر الامن القومي التي يمكن ان يقوم عليها[٣٥].

وتعقيباً عن تلك المخاوف اوضح في حينها السفير الامريكي في جدة خلال محادثته مع وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل في ١ كانون الثاني١٩٧٩ بأن الاخير قال :"ان السعودية مهتمة كثيراً بالحوادث التي تجري في ايران، وتخشى الحكومة السعودية انه في حال رحيل الشاه فأن كل معالم الوحدة ستختفي في البلاد، وسينقسم الجيش وتنهار البلد، وتضيع ضمن حياة قبلية مما يؤدي الى حالة من الفوضى والغموض لن تكون جيدة للمنطقة... ان الشاه بحاجة الى دعم لوجستي... ليس هناك

وتأكيداً على ذلك اعلنت السعودية على لسان ولي العهد الامير فهد دعمها لنظام الشاه في ايران، وفق تصريحاته الاتية:

١- اننا ندعم كل نظام يتمتع بشرعية في بلده، ونظام الشاه تنطبق عليه هذه الشرعية.

٢- ان الاحداث الدامية في ايران لا تخدم احد ولا حتى مصالح الايرانيين بل انها تخدم العدو الشيوعي، ونأمل ان يضع الايرانيون نهاية لهذه الاحداث بأنفسهم.

٣- ان استمرار ما يحدث في ايران هو بمثابة تهديد مستقبلي للاستقرار السياسي في كل من منطقة الخليج ومنطقة الشرق الاوسط[٣٧].

كانت الثورة الاسلامية في ايران التي اطاحت بنظام الشاه في شباط ١٩٧٩ ، وقضت على تبعية ايران العسكرية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة وتأثيرها العميق في ساحة الجزيرة العربية، بمثابة تحذير مرعب وخطر كبير يهدد الرياض، مبعثه ان الشيعة القاطنين في المناطق الشرقية من البلاد متأثرين بالدعاية الخمينية، وخشيت السعودية من احتمال قيام اعمال عدائية مباشرة قد تتعرض لها من قبل ايران[٣٨].

وعليه فأن من الطبيعي ان تتخذ السلطة السعودية بحكم ارتباط مصالحها مع المصالح الامريكية موقفاً مناوئاً للثورة الاسلامية في ايران منذ انطلاقها، اذ كان الاعلام السعودي يصف الثورة بأنها شيوعية الاتجاه ويتهم الثوار الايرانيون بأنهم ماركسيون، وقد عبر عن ذلك ولي العهد السعودي الامير فهد بن عبد العزيز عندما اشار في تصريح له بعد وقوع الثورة الايرانية بأيام بقوله: "ان ما يحدث في ايران خطر على الاسلام والمسلمين... انها ثورة

شوفينية تهدد المنطقة... لقد [illegible] الاحداث توقعات الحكومات الرشيدة بأن احداث الشغب التي تجري في ايران ليست اسلامية، ولكنها اصابع شوفينية من اجل اقامة حكم ماركسي في ايران... اننا ندعم الشرعية في ايران والشاه يمثل هذه الشرعية... ان السعودية تعلن دعمها للشاه لان حكمه شرعي وقانوني"[٣٩]. واضاف فهد موضحاً مدى خوفه من الانعكاسات التي ستجرها انتصارات الثورة الاسلامية على الاوضاع الداخلية في السعودية والمنطقة، بقوله:" أي حدث يقع في دول المنطقة لابد ان يترك اثار مباشرة او غير مباشرة فيها، فالاحداث مثل الاحجار التي تلقى في البحيرات تخلق موجات تصل الى كل شواطئها،

وما وقع في ايران حدث ضخم، وقد صرحنا منذ البداية اعلان احترامنا لارادة الشعب الايراني"[٤٠].

وفي مقابلة للامير (سلطان بن عبد العزيز) مع صحيفة السياسة الكويتية، وضح موقفه المناوىء للثورة واصفاً اياها بـ "الشيوعية" وان اليسار العالمي قد خلقها فقال:"ان جلالة شاه ايران قدم الكثير الكثير لشعبه، وانه بنى مرافق حضارية متقدمة وفي غاية الاهمية للشعب الايراني، غير ان الشيوعية الدولية واليسار العالمي لا يريدون للعالم ان يهدأ وخصوصاً هذه المنطقة، فهم يعتقدون ان ما حدث في افغانستان يمكن ان يمتد ويتسع جغرافياً... ان احداث ايران مقلقة ولها ضحايا ولها سلبيات، غير ان الذين يعيشون الجبهة الداخلية في ايران يدركون ان الشاه ومعه الجيش والبوليس، ومن القوى المثقفة وكذلك رجال الاقتصاد الوطني وكل الذين عرفوا ان الشاه حقق الكثير لهم... كلهم معه.... ان الموقف سيكون خطيراً ليس على ايران وحدها وانما على المنطقة ككل، لو ان الذي تحرك هو الجيش او انها كانت

حركة الاغلبية الشعبية هناك، بعيداً عما يقوله من جانبي الاعتباري كموسكري فأني أرى انها مجرد زوبعة سيجتازها [illegible] الشاه "[٤١].

ان سقوط الشاه في ايران كان قد ارعب السعوديين كثيراً، وادى الى ازدياد مخاوف الحكومة السعودية من ان ترفع الولايات المتحدة يدها عندما تواجه السعودية ازمة من الازمات[٤٢] وقد عبرت عن تلك المخاوف صحيفة(News Week) الامريكية في ٣ اذار ١٩٨٠ مشيرة "بان المملكة العربية السعودية شعرت بهذه الثورة الاسلامية في ايران اكثر من أي دولة في الشرق الاوسط"[٤٣] .

امام هذا الخوف الذي يسطر على القادة السعوديين من ايران والذي اوشك في حينها الى انحدار شديد في تاريخ العلاقات بين البلدين ، كان قد اتخذ اسلوبين ازدواجيين في التعامل مع ايران الثورة:-

الاسلوب الاول :- التأييد الظاهري :

بعد نجاح الثورة الاسلامية في ايران والاعتراف بها وارسال برقيات التهنئة لقادتها، تعاملت المملكة العربية السعودية اسلوب التاييد الظاهري معها. ففي اجابة للامير فهد عبد العزيز على سؤال من قبل رئيس تحرير مجلة السفير اللبنانية في ٢٥ شباط١٩٨٠، عن العلاقات بين حكومة بلاده والحكومة الجديدة في ايران قال: "**ليس لنا اية مشاكل مع ايران في الوقت الحاضر، ونحن مرتاحون تماماً من هذه الناحية بعكس ما كنا عليه خلال ايام الشاه... ان ما يهمنا حقاً!! هو استقرار الاوضاع في ايران التي ننظر اليها نظرتنا الى بلد مسلم وصديق**[٤٤] "واضاف" **عند قيام الثورة في طهران رحبت السعودية بعودة الخميني من منفاه في فرنسا بعد سقوط**

الشاه، كما رحبت بتشكيل الحكومة الايرانية المؤقتة برئاسة مهدي بازرگان[٤٥].

وفي مقابلة اخرى اجراها سليم اللوزي رئيس تحرير مجلة الحوادث اللبنانية مع الامير فهد بن عبد العزيز في ١١ كانون الثاني ١٩٨٠ حول نوعية العلاقات مع ايران اجاب :"... **نحن نعيش في منطقة واحدة مع ايران ولا مصلحة لنا ولا لها ان يكون هناك سوء تفاهم لا سيما وان الحكم الجديد في ايران يعمل تحت العقيدة الاسلامية وهو شعارنا في المملكة العربية السعودية... نحن نحترم قناعات الامام الخميني ولن نغير نظرتنا اليه... ان العلاقات السعودية الايرانية لم تكن في يوم من الايام معرضة للخطر بل تحتل مكاناً طيباً بين الاشقاء، كما انها تاريخية وتنمو بصفة مطردة، والمجالات التي تجمع بين البلدين كبيرة وعديدة وهي مستمرة**"[٤٦].

وجاء التأييد الظاهري للمملكة العربية السعودية لثورة ايران الاسلامية من عدة اسباب اهمها:

١- ان الحكومة السعودية لا تستطيع مواجهة الثورة الاسلامية علناً لان هناك دعم شعبي وتأييد منقطع النظير لها حتى بين جماهير الجزيرة العربية .

٢- ان السياسة السعودية كما يصفها المحللون السياسيون هي سياسة ما تحت الكواليس فهي لا تقول ما لا تفعل ولا تفعل ما لا تقول، وهذا التأييد للثورة بعيداً عن هذه السياسة، لقد اراد النظام السعودي من التأييد خيراً[٤٧].

الاسلوب الثاني:- معارضة الثورة:

ايدت المملكة العربية السعودية من جانب الخوف من الثورة الاسلامية الايرانية، لا بل حاولت القضاء عليها او على الاقل تحجيمها داخل حدود ايران، فبعد انتصار الثورة استقبل مطار الظهران في السعودية عدد من طائرات نوع (F-14) الامريكية لتضاف الى القاعدة العسكرية التابعة لسلاح الجو الامريكي في الظهران. كما استقبلت السلطات السعودية ما يزيد على (٩٥٠) موظفاً امريكياً كانوا يعملون في ايران عين منهم (٧٠٠) في شركة ارامكو (شركة النفط السعودية الامريكية). فضلاً عن معارضة السعودية للثورة في المؤتمرات الاقليمية والدولية، ففي مؤتمر الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوبيك) والذي انعقد في الكويت في عام ١٩٧٩، حينما عارض وزير النفط السعودي الاسبق (احمد زكي اليماني) مساعدة دول المنظمة لايران في صراعها مع الامبريالية الامريكية، لا بل انسحبت السعودية من المؤتمر، وعاد الوزير اعلاه الى بلده قبل ان ينهي المؤتمر اعماله[٤٨].

وهناك موقف اخر للنظام السعودي حينما ارسل مجلس قيادة الثورة الاسلامية وفداً لشرح ظروف الصراع لمؤتمر القمة العربي العاشر المنعقد في تونس في تشرين الثاني ١٩٧٩، وكان الامير فهد في طليعة المعترضين على حضور الوفد الايراني للمؤتمر، فايران كانت قد طرحت قضية تعديل اسعار النفط اسلوباً للمحافظة على شعوب المنطقة في حقها في ثرواتها الوطنية، الا ان السعودية وقفت حجر عثرة لارتباط مصالحها الاقتصادية وكما ذكرنا ذلك مسبقاً مع المصالح الامريكية[٤٩].

وحسب ما اوردته المصادر الايرانية ان السعودية قادت انقلاب يهدف الى قصف مقر الخميني، وقد اعترف بذلك الضابط (ناصر ركني) الطيار في القوة الجوية السعودية، واحد المقربين لقادة الانقلاب العسكري والمنسق

الفعلي للقوة الجوية المنفذة لعملية الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٨ تموز ١٩٧٣ على أن تنص على أنه حصل على جملة مساعدات من الدول المجاورة تقدر بـ (١٠) ملايين دولار[٥٠].

وفي غمرة التهديدات الامريكية للحكومة الايرانية الجديدة بعد احتجاز الاخيرة للرهائن الامريكان في نهاية عام ١٩٨٠، وحين ما كانت الاساطيل الامريكية تتحرك بأتجاه ايران، وصلت الى مطار الظهران فرقة عسكرية امريكية كبيرة، وهذا ما اكدته صحيفة (جمهوري اسلامي) الايرانية التي اضافت معلومات تفيد بأن قسماً من القوات الامريكية مستقرة في السعودية، وكذلك في ثلاث دول خليجية مجاورة[٥١] كما نقلت صحيفة (الايكونومست) البريطانية بأن سربين من الطائرات الامريكية تستفيد من المطارات السعودية، اضافة الى الخدمات التي يؤديها وجود بعض المستشارين الفنيين والعسكريين الامريكان في السعودية"[٥٢].

في المقابل قامت السلطات الايرانية بأطلاق تصريحات مناوئه للمملكة بالذات بعد حادثة احتلال مجموعة مسلحة للحرم الملكي الشريف في تشرين الثاني ١٩٧٩، وبدأت الاذاعة الايرانية تتهجم على السعودية، وتتهمها بالالحاد ومعاداة الاسلام ، واخذت الحكومة الايرانية تدعم المنظمات المعارضة للسعودية مثل (الحزب الاسلامي في الجزيرة العربية) الذي جعل من ايران مقراً له ، كما بدأت الصحف الايرانية بنشر اخبار الاضطرابات والمظاهرات التي تحدث في السعودية وبتحريض من جماعات تمولها الحكومة الايرانية[٥٣].

استمر موقف المملكة العربية السعودية المناوىء للنظام الجديد في ايران خلال الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، فمع نشوب تلك الحرب في ايلول ١٩٨٠ (والتي كان للولايات المتحدة ضلع في أثارتها) شعرت

السعودية بعدم الارتياح والخوف من ايران واحد، فالارتياح السعودي تمثل بأن حكومة الرياض أملت في ان ضعف الحرب ايران، وبالتالي تقلل من امكاناتها الخفية للعمل ضد السعودية وامارات الخليج. في حين ان الخوف السعودي كان مبعث ظهور خطر فعلي في ان تمتد العمليات الحربية الى المملكة، او على اقل تقدير تشكل خطر على نقل النفط عبر الخليج[٥٤]. لذا وقف النظام السعودي بكل قوته الى جانب العراق ضد ايران[٥٥].

ويتجلى الموقف السعودي المناوىء لايران اثناء تلك الحرب ، في المكالمة التي اجراها الملك خالد في عام ١٩٨١ مع الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) بقوله: "اننا معكم في السابق والحاضر، واننا معكم في حربكم العادلة لاستعادة سيادتكم على اراضيهم المسلوبة وسيطرتكم الكاملة والشرعية عليها" [٥٦] وقد اكد وزير الداخلية العراقي الاسبق (سعدون شاكر) بأن الحكومة السعودية جددت دعمها للحكومة العراقية بعد ارسال برقية التأييد، اذ قال: "ان الحكومة السعودية تعهدت بتزويد العراق بتجهيزات للدفاع المدني العراقي، وان مدير الدفاع المدني السعودي قد وصل الى العراق لبحث امكانية المساعدات في قضايا الامن التي يستطيع تقديمها، وذلك تطبيقاً لمقررات مؤتمر وزارة الداخلية العرب المنعقد في الطائف في كانون الاول ١٩٨٠"[٥٧] .

وذكرت صحيفة (الرأي العام) الكويتية "ان السعودية قدمت مساعدات للعراق بلغت في نيسان ١٩٨١ حوالي (٦) مليارات دولار[٥٨] كما زودته بأكثر من (١٠٠) دبابة محملة على شاحنات تسير الى العراق عن طريق الكويت، وكذلك طلبت الحكومة السعودية من عمال شركة ارامكو الذهاب الى العراق لاصلاح المنشآت النفطية التي تعرضت للقصف الايراني، فضلاً عن مساعدات اخرى شملت ارسال مواد غذائية وادوية للعراق"[٥٩].

في اواخر عام ١٩٨٢ جرت مفاوضات بين ايران والسعودية بشأن امن سلامة الحجاج، وقد نجحت المفاوضات في وضع اساس وشكل جديد لوفود الحجاج الايرانيين، تلك المفاوضات التي جرت على اثر موسم حج ١٩٨١ حينما وجه الخميني تحذيرات شديدة اللهجة للحجاج الذين لم يستغلو هذه المناسبة الدينية للاغراض السياسية، اذ قام الحجاج

الايرانيون بمسيرات ومظاهرات في مكة والمدينة ورفعوا فيها صور الخميني وتهجموا على القادة العرب في اقطار الخليج العربي والعراق، فبادرت السلطات السعودية في حينها على القاء القبض على ابرز زعماء تلك المظاهرات وهم على الاغلب اعضاء في البرلمان الايراني، ثم اتخذت الاجراءات بترحيلهم، والانكى من هذا هو ان الحكومة الايرانية استنكرت ما قامت به السعودية وشنت حملة عدائية عليها، فأدت تلك الاعمال بطبيعة الحال الى حدوث خلافات بين الدولتين اذا عدت السعودية ان سلوك الحجاج الايرانيين بمثابة تدخل واضح في الشؤون الداخلية للسعودية خاصة بعد ان رفعت صور الخميني ومجدت بأفكاره ونظرياته التي وزعت على كراسات ومنشورات في الحرم الملكي الشريف. وتحاشياً للصدامات ارسل الملك خالد عام ١٩٨١ رسالة الى الخميني يشكو فيها من هذه الاعمال العدائية فأجابه الاخير بأصرار: "ان الغرض من الحج ليس للعبادة الدينية وحدها، بل ان الغرض سياسي، وقد كان الحج مرتبط بالسياسة حتى في زمن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وان فصل الاثنين هو فكرة القوى العظمى"[٦٠] وفي ما عدا ذلك فأن العلاقات وبسبب استمرار الحرب العراقية الايرانية كانت سيئة، ففي حزيران من العام نفسه، اخترقت المقاتلات الايرانية من نوع (F-15) الاجواء السعودية، فأعترض الدفاع الجوي

السعودي على الفور احداها [illegible] من اسقاط [illegible] خط (فهد) المعدد الاعتراض كما صرحت [illegible] الحكومة السعودية[٦١].

وبعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ٤ شباط ١٩٨١، كانت السعودية ترمي من ورائه، بالاضافة الى مهامه (السياسية والاقتصادية لتعميق الروابط بين اقطار الخليج العربي) تحقيق اهداف عسكرية وامنية

لاقامة سد دفاعي في مواجهة الثورة الاسلامية الايرانية في المنطقة، حيث ان النظام الايراني الجديد بعد مجيء الخميني كان يعمل بغطاء ديني لتنفيذ اطماعة العنصرية الفارسية في الخليج العربي من خلال تطبيق شعار الخميني في (تصدير الثورة) الايرانية على دول المنطقة والمطالبة بالبحرين واجزاء اخرى من الخليج العربي، فضلاً عن اسباب خارجية وداخلية اخرى دعت الى تأسيس ذلك المجلس[٦٢] ومما زاد من حالة التوتر في العلاقات السياسية فيما بينهما، هو ان الحكومة الايرانية الجديدة بدأت بحملة اعلامية تهاجم السعودية تحت اسم (تنظيم الثورة الاسلامية في شبه الجزيرة العربية) وفق منهج "تصدير الثورة" الاسلامية في ايران، وصرح الخميني بأنه يتكلم بأسم المسلمين، وقد نظم عدداً من الترتيبات التي تهدف الى فرض النموذج الايراني في المنطقة كلها، ودعم حركات التطرف، واقامة معسكرات التدريب[٦٣].

ومنذ عام ١٩٨٣ اتخذت ايران موقفاً معارضاً ومتشدداً تجاه السعودية وامارات الخليج ، وشنت حملة من التهجمات المعادية لعرب الخليج نتيجة تأييدهم للعراق، لا بل وجهت لهم تهديد بأنها سوف تمد جبهة الحرب اليهم، حالما تأكد لها دعمهم للعراق، وقد ظهر هذا التهديد في خطبة للامام (علي خامنئي) الذي كان في حينها رئيساً للجمهورية الايرانية، حيث قال:" لقد اردنا من مجلس التعاون الخليجي الضغط على العراق لايقاف اشتعال

الحرب، واذا لم يستجب لهذا الحظر، فليوقفوا دعم العراق. فنحن لم نحاربهم، اما اذا ساعدوا العراق فسنطبع لن نتجاهل ذلك"[٦٤]. بالمقابل اكد وزير الخارجية السعودي الاسبق (سعود الفيصل) خلال لقائه مع احدى المحطات التلفزيونية وذلك عام ١٩٨٤ على خطورة توسيع الحرب العراقية الايرانية، واكد ايضاً على ان

حكومته وحكومة الكويت والبحرين ستساعدان على اطفاء نار تلك الحرب[٦٥].

في خضم هذا الجو المشحون بالتوتر بين البلدين ، وفي عملية يمكن اعتبارها محاولة احتواء ايران، شهدت الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦ جملة من المباحثات، شملت زيارة قام بها سعود الفيصل الى طهران في تموز ١٩٨٦، تبادل فيها الطرفان وجهات النظر حول مختلف القضايا منها: الحج ، والحرب العراقية الايرانية، والاوبيك. بالمقابل قام (علي ولايتي) وزير الخارجية الايراني الأسبق بزيارة الى الرياض في كانون الاول ١٩٨٦، وكانت مساعي السعودية تتلخص في حل القضايا موضع الخلاف وخصوصاً انهاء الحرب بين العراق وايران، والحيلولة دون انتشار تأثير الثورة الاسلامية الايرانية ، غير ان تلك المباحثات لم تسفر عن شيء. وعقب ذلك اتخذت السعودية سياسة جديدة تجاه ايران، فاتجهت الى الدعم الكامل للعراق، وفي هذا الاطار كانت السعودية تبيع يومياً للعراق (٢٨٠) الف برميل نفط في المنطقة المحايدة (بين العراق والسعودية)، وقد تعهدت بدفع جزء من قيمة مشتريات الاسلحة العراقية، وكذلك وضعت عدداً من موانئها ومطاراتها تحت تصرف العراق، وذلك لنقل البضائع والمعدات العسكرية، هذا بالاضافة الى تزويده بالمعلومات والاستخبارات الضرورية[٦٦]

.

وصلت الخلافات الايرانية السعودية اشدها على اثر (الهبوط في اسعار النفط، ففي شباط ١٩٨٦ نقل عن طهران عن رئيس وزراء ايران الاسبق (مير حسين موسوي) قوله: "ان صادرات النفط السعودية هي العامل الرئيس في انهيار الاسعار ولا يوجد مبرر للمستوى الجاري من الصادرات السعودية... ان ايران لن تلتزم الصمت ازاء هذه القضية".

وذهب علي اكبر هاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان الايراني الى ابعد من ذلك عندما اوحى بأن ايران قد تتوقف عن صادراتها النفطية كلياً، وحذر من اتخاذ اجراءات مشددة ضد السعودية اذا ما ثبتت انها مسؤولة عن هبوط الاسعار. ثم هاجم مسؤولون ايرانيون وبشدة المملكة العربية السعودية في نيسان من العام نفسه، متهمين اياها بالمسؤولية عن الهبوط في اسعار النفط وقالو: "ان ايران قد تتوقف عن تصدير النفط لجعل الاسعار ترتفع"[٦٧].

توترت علاقات الدولتين بشكل كبير بعد قيام القوات الامنية السعودية في ٣٠ تموز ١٩٨٧ بقتل (٤٠٠) حاج ايراني، مما سبب ازمة شديدة بينهما، حيث اعتبر الخميني وقتها اسلام السعودية اسلام على الطريقة الامريكية وقال: "اذا أغضضنا الطرف عن اعتداءات العراق علينا، فجرم آل سعود بخصوص قتل الحجاج الايرانيين لا يمكن العفو عنه"، وقد اعلنت السعودية بعد تلك الحوادث ان ايران استهدفت من خلالها السيطرة على المسجد الحرام ، والاخلال بمراسم الحج ، واعلان الحكومة الاسلامية في الحجاز. واشارت الحكومة السعودية خلال اثباتات اتهاماتها اكتشاف مواد متفجرة مع الحجاج الايرانيين.[٦٨] وفي اعقاب موسم الحج اعلاه، لجأ الحرس الثوري الايراني الى الاستيلاء على السفارة السعودية في طهران، وقتل احد الدبلوماسيين السعوديين[٦٩].

السياسية والدبلوماسية بينهما خلال العامين ١٩٨٨-١٩٨٩، خاصة بعد ان طردت السعودية في منتصف كانون الثاني ١٩٨٩ جميع الدبلوماسيين من اراضيها. وقد فشلت وساطات كل من (ليبيا والجزائر وسوريا والاردن) من اجل الوصول الى وعد من الجانب الايراني بالكف عن استغلال موسم الحج لاغراض سياسية[٧٠] حتى انه ورد في مذكرة الاحداث التي اوصلت الحكومة السعودية باتخاذ قرار قطع العلاقات السياسة مع ايران واسمته (نفاد صبر المملكة) حيث جاء فيها وتأكيداً على ما اشرنا اليه مسبقاً (قيام ايران بتهريب متفجرات خلال موسم حج عام ١٩٨٧... وان ايران حاولت المساس بالمصالح الاساسية للمملكة وتعرضها لحرية الملاحة القادمة من والى موانىء المملكة)[٧١].

بعد ذلك بررت السعودية في اكثر من تصريح في اواخر كانون الثاني وبداية شباط ١٩٨٩على ان مساعدتها للعراق اثناء الحرب مع ايران جاءت بعد ان تحولت ساحة الحرب الى الاراضي العراقية فقد شعرت السعودية ان من واجبها مساعدة العراق لتحرير اراضيه ، وانها تحملت الكثير من التجاوزات والتحديات الايرانية ضدها[٧٢].

- المرحلة الثانية : ١٩٨٩-١٩٩٧

بعد وفاة الخميني وتولي (**علي اكبر هاشمي رافسنجاني١٩٨٩-١٩٩٧**) رئاسة الجمهورية في ايران، ظهرت مجموعة من المؤشرات على امكانية فتح صفحة جديدة في العلاقات ما بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي عموماً والمملكة العربية السعودية خصوصاً، وفي هذا السياق وبعد

الطـــرفين فـــي جنيـــف خـــلال شـــباط ١٩٨٩، وتـــم حضـــور

ايران اجتماع منظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد في مدينة جدة في اذار من العام نفسه، وانهاء ايران مقاطعتها لموسم الحج(٧٣).

غيـر ان التغييـرات والتطـورات والاحـداث التـي طـرأت علـى السـاحة الاقليمية والدولية كان لها اثر على السياسة الخارجية الايرانية منها دخول القوات العراقية الى الكويت عام ١٩٩٠، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وبروز الولايات المتحدة كقطب اوحد في العالم، اذ بدأت العلاقات الايرانيـة السـعودية تشـهد تحـولاً ملحوظـاً مـن المواجهـة علـى المسـتوى الايديولوجي يصل الى حد الحرب الخفية بينهما والى حالة من السلام النسبي، وعند هذا المنعطف بدأت تظهر مؤشرات جديدة لتحسن العلاقات بين الدولتين، خاصة مع اتخاذ ايران خطوات ايجابية نحو دعم الروابط مع السعودية، الا ان هذا التقارب لا ينفي بعض الجوانب السلبية لهذه الاحداث الاقليمية والعالمية، حيث اثار انهيار الاتحاد السوفيتي مخاوف ايران من اختلال توازن القوى في المنطقة وهو ما ادى الى زيادة تحديات الاستقرار والامن بالمنطقة وذلك نتيجة لتغيير هيكل النظام العالمي، وما يتبعه من اختلال معادلات الاستقرار الامني والسياسي بمنطقة الخليج العربي لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، فقد اصبح ولاول مرة في استطاعة الولايات المتحدة فرض هيمنتها الكاملة وبلا منازع على منطقة الخليج، بينما فقدت دول اخرى في المنطقة مثل العراق وسوريا ودول عربية اخرى حليفها السياسي والاقتصادي والعسكري واقصد به بالطبع الاتحاد السوفيتي السابق

التي اعتبرت الاخير احد عوامل الحفاظ على توازن القوى (٧٤) وكان الامر نفسه لايران التي اعتبرت انها فقدت رابحة كانت تستخدمها لردع محاولات الغرب لفرض هيمنته السياسية والاقتصادية والعسكرية في الخليج العربي[٧٤].

وفي ظل معطيات الواقع السياسي والدولي الجديد وجدت ايران نفسها تحل محل الاتحاد السوفيتي الذي كان يعتبر مصدر خطر على دول الخليج العربي لتشكل هي مصدر قلق يهدد مصالح الغرب في الخليج العربي، وهو ما تزامن مع قيام العراق باجتياح الكويت الذي اتخذته الولايات المتحدة ذريعة لكي تثبت اقدامها بشكل عملي في المنطقة من خلال تأكيد وجودها العسكري في الخليج، وهنا ادركت ايران بأنه يجب عليها ان تفصح عن موقفها تجاه محاولات الغرب لعزلها على باقي الخليج، بأن اعلنت في البداية انها دولة مستقلة ترفض السياسة الامريكية عليها لتمارس الاخيرة ضغوطاً شديدة بهدف احداث تغييرات هيكلية في المنطقة ومن ضمنها ايران. وفي نفس الوقت فأن الدول التي ترى ضرورة تدخل الولايات المتحدة عسكرياً لحفظ امن الخليج في اعقاب الاجتياح العراقي للكويت جاءت لترسخ السياسات والبرامج الامريكية الجديدة في المنطقة، وبالطبع جاءت السعودية على رأس هذه الدول الخليجية على اعتبار ان لها دوراً قيادياً في المنطقة، ونتيجة لهذه التطورات ازدادت الفجوة بين ايران والسعودية، وهو ما اتضح من خلال التنافس الشديد على المستوى الايديولوجي والاقتصادي والسياسي، فكل منهما تسعى الى تثبيت اقدامها وترسيخ سياساتها على المستوى الاقليمي، حيث بدت هذه المنافسة على اختلاف انواعها اكثر وضوحاً من جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية والقوقاز، املاً في ان تتمكن كل منهما في الحد من انتشار نفوذ الاخرى في تلك الدول[٧٥].

السياسي في التوجهات الاقليمية لكل منهما في المنطقة ، اذ اوضحت

الحكومة الايرانية من وجهة نظرها بأن الحكومة السعودية استخدمت العامل الايديولوجي مع الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى بهدف تقويض انتشار الثقافة الايرانية، وذلك بتحسين الوضع الاقتصادي المتردي للذين يروجون الوهابية، بل ذهبت الى ابعد من ذلك، حيث قامت السعودية بمساندة شعوب تلك المنطقة مادياً وسياسياً على الاخص المتحدثة باللغة التركية ومنها تركمنستان وكازاخستان وغيرها في مواجهة الشعوب التي تتحدث الفارسية مثل طاجيكستان، وعملت على دعم علاقاتها بها، كما تبنت السعودية سياسة الاحتواء مع افغانستان لتقويض نفوذ ايران فيها، اذ قامت السعودية ببناء مئات من المعاهد الدينية في باكستان خصصت لابناء اللاجئين الافغان وتكفلت بمصاريف تعليمهم بعد ان لاقوا نتيجة التطورات السياسية ويلات الحروب الداخلية بين الثوار الافغان والحكومة الافغانية المتعاقبة على الحكم(٧٦).

ومع كل ذلك وجدت الحكومة الايرانية انه من البديهي ابداء مرونة اكثر في سياستها الخارجية في ظل الظروف والتطورات الجديدة التي طرأت على المنطقة، بحيث ان السلطة الايرانية قررت اما ان تغيير صورة ايران السابقة او تثبيت صورة التطرف والتزمت التي بقت في الذهن الخليجي والعربي والدولي على حد سواء. فأنهيار الاتحاد السوفيتي وبروز ارهاصات العولمة، وظهور نظام عالمي جديد كان سبباً مهماً دفع ايران نحو التقارب مع المملكة العربية السعودية، فقد بدأت النخبة الايرانية تعيد النظر في سياستها الاقتصادية والسياسية، والاهتمام باوضاعها الداخلية، حيث توصلت الى

المنطقة، وهو الامر الذي تستطيع ايران معه الابتعاد عن المشكلات المثيرة للتوتر والصراعات الدولية، وصب الاهتمام على المشكلات الداخلية، وعمليةتحديث واعادة بناء الاقتصاد القومي، لا سيما وان ايران وضعت خططاً متتالية لتنمية الجمهورية الاسلامية، والتي اشتملت على اهداف اقتصادية يتوقف تنفيذ معظمها على توفير الامن والاستقرار. وعليه لجأت الحكومة الايرانية الى استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية في ٢٦ اذار ١٩٩١ بعد انقطاع دام نحو ثلاث اعوام ، واتفقا على عدد الايرانيين المسموح لهم بأداء مناسك الحج وهي القضية التي كانت تشكل اكثر مثاراً للجدل والانفعالات والنزاعات الحادة، وعقب ذلك التقارب جرت اتصالات على مستوى عال بين البلدين ، ففي نيسان من العام ذاته التقى الرئيس الايراني السابق رافسنجاني بالملك فهد بن عبد العزيز (**١٩٨٢-٢٠٠٦**) في الرياض، ثم قام سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بزيارة الى طهران في حزيران من العام نفسه ايضاً، فعدت تلك الزيارة بمثابة مؤشر واضح على تحسن العلاقات بين البلدين(٧٧).

وهكذا فبقدر ما آلت اليه السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي في تحسين العلاقات مع ايران، كانت الاخيرة بجناحها المعتدل في السلطة بزعامة رافسنجاني متحمسةً الى ذلك لسببين **اولهما** : هو حاجة ايران الاكيدة الى توثيق الصداقات وتجنب العزلة الاقليمية وتطور العلاقات، **وثانيهما**: رغبة ايران في انتهاج سياسة خارجية قوية مستقلة. لذلك لجأ رافسنجاني في ايلول ١٩٩٣ الى محاولات جادة للتقارب مع القيادة السعودية

بهدف مساعدة ايران على زيادة حصة انتاجها في منظمة (الاوبك) التي نجم عنها دعوات رسمية لإيران لزيارة الرياض، وهذا ما

حدث بالفعل. الا ان دعوة ايران للملك فهد نجم عنها خلافات داخلية في ايران بين المتشددين (المحافظين) والمعتدلين، لا بل نظم (١٠٠) طالب ايراني مسيرة احتجاج على الحكومة الايرانية لتوجيه تلك الدعوة ، وفي الوقت نفسه بدأت بعض الشخصيات الدينية الايرانية التهجم على السعودية وقادتها في الصحف الايرانية، مما ادى الى انتكاسة العلاقات بين الدولتين[٧٨] وساءت اكثر نتيجة التوترات على مسألة الحج ابتداءاً من موسم حج ١٩٩٤ بعد ان شهدت في العام الذي سبقه تفاهماً نسبياً بينهما[٧٩].

ومع حلول عام ١٩٩٥ تفاقم التوتر بين الجانبين وتحديداً في ١٣ تشرين الثاني منه، حينما شنت عناصر مسلحة هجوماً بالقنابل على مكتب بعثة التدريب الامريكية للحرس الوطني السعودي ، الامر الذي ادى الى مقتل (٧) اشخاص منهم خمسة امريكيون والى جرح نحو (٦٠) اخرين، وفي ٢٦ حزيران ١٩٩٦، قامت عناصر مماثلة بتفجير قنبلة في ثكنات مخصصة للعسكريين الامريكيون في **(ميناء الخبر)** السعودي على ساحل الخليج، مما اودى بحياة (١٩) امريكياً وجرح اكثر من (١٠٠) اخرين. واشارت في الوقت ذاته مصادر من لجنة التحقيقات في وزارة الداخلية السعودية، الى ان الحادثتين هما مؤامرة مدعومة من ايران تورطت فيها جماعة سعودية تطلق على نفسها **(حزب الله السعودي)**[٨٠] لكن على الرغم من ذلك اخذت العلاقات بين الدولتين منذ عام ١٩٩٧ تسير نحو تطور متميز اتسم بطابع خاص في تدعيم تلك العلاقات بمرحلتها الثالثة في ظل الادارة الايرانية الجديدة.

- المرحلة الثالثة: ١٩٩٧-١٩٩٩

في الواقع كانت هناك مجموعة من الدوافع التي ساعدت على تصحيح مسار العلاقات الايرانية – السعودية ، وقد ارتبطت هذه الدوافع بالظروف الدولية والاقليمية التي تبلورت مع بداية التسعينيات من القرن المنصرم ، فضلاً عن مجموعة اخرى من الدوافع لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على المصالح المشتركة وتحقيق الاستقرار في المنطقة ، فالعديد من المحللين الايرانيين رأوا انه بعد وفاة الخميني وحدوث بعض المتغيرات الدولية والاقليمية والداخلية ، دفع نحو ادراك ايران بأن الاهداف السياسية الاولية للثورة الايرانية (تصدير الثورة) اصبحت امراً من غير الممكن الاستمرار فيه ،وقد صاحب ذلك ظهور قيادات جديدة رأت ان الحفاظ على الثورة والنظام الجمهوري الاسلامي نفسه لن يكون ممكناً بالسير على الرؤية الخمينية ، كما ان "تصدير الثورة" او زعزعة الاوضاع السياسية في المنطقة لن يؤدي الى تلك النتيجة التي كان يتوخاها متخذ القرار الايراني، ومن هنا بدأ صعود نجم سياسيين امثال رافسنجاني ثم الاصلاحي **محمد خاتمي(١٩٩٧-٢٠٠٥)** يمارسون السياسة وفق منطق الدولة وقواعد اللعبة السياسية القائمة على الواقعية، وفي هذا السياق اشار المحللون الى ان هناك تطوراً طرأ على العلاقات الايرانية– السعودية مع تولي رافسنجاني عام ١٩٨٩، بدا واضحاً حدوث ميل في السياسة الخارجية الايرانية تجاه النهج "البراجماتي"، وهو نهج يخالف تماماً التوجهات الخارجية الايرانية ابان حقبة الخميني، والتي تميزت بطابع ايديولوجي حاد، غير ان الانطلاقة الحقيقية للعلاقات بين البلدين كانت خلال عهد الرئيس محمد خاتمي، فكما يرى المحللون اعلاه ان توليه حكم ايران كان سبباً في تحسين العلاقات بين الرياض وطهران، لا سيما وانه كان هناك

ادراك ايراني بأن الالتقاء الايراني– السعودي هو الطريق المؤدي الى التفاهم الايراني– الخليجي، فضلاً عن ذلك فقد كرست التطورات التي شهدتها الساحة الايرانية خلال تلك الفترة المشروع الاصلاحي الذي جاء به خاتمي وهو مشروع تميز بالاعتدال ويطرح فكرة حوار الحضارات ويستبعد فكرة (تصدير الثورة) والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، الامر الذي انتهج سياسة ايرانية جديدة تسعى الى التواصل لا القطيعة والمواجهة مع دول الجوار وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي(٨١).

كان وصول الرئيس الايراني الاصلاحي **محمد خاتمي** الى السلطة في ايران في ايار ١٩٩٧، الذي تبنى برنامجاً انفتاحياً قائماً بالاساس على علاقات حسن الجوار، واقرار السلام والاحترام مع دول العالم، والمصالحة مع المجتمع الدولي، ومحو مصطلح تصدير الثورة الاسلامية من القاموس الثوري الاسلامي، وهذا ما اكده بقوله: "**ان رأس اولوياتي الاستراتيجية الخارجية تعزيز العلاقات وتوثيقها مع الوطن العربي**"(٨٢) شهدت العلاقات الايرانية السعودية تحسناً ملموساً، فهناك العديد من المؤشرات التي تدل على حدوث تقارب بين كل من الرياض وطهران، وبطبيعة الحال فأن لكل من الطرفين عدد كبير من المصالح والاهداف وراء تقاربه من الطرف الاخر، فأيران من جانبها تسعى الى كسب الضلع الخليجي العربي الاقوى طلباً لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة، وكسراً لحالة الجمود على مستوى السياسة الخارجية التي اتسمت بها طهران عقب الثورة الاسلامية، كما ان السعودية من وجهة النظر الايرانية (وهذا هو الواقع بالضبط) تعد الحليف العربي الاقوى للولايات المتحدة التي لا تزال تفرض حصاراً على النظام الاسلامي في ايران، وبالتالي فأن أي

مفادها ان سياسة الاحتواء المزدوج التي تمارس حينها ضد العراق وايران فشلت فشلاً ذريعاً او الاقل فشلت في شقها الشرقي الموجه الى طهران(٨٣).

بالمقابل فأن المملكة العربية السعودية وجدت بأن علاقاتها مع ايران بوصول رئيسها الجديد محمد خاتمي سينبأ بتطورات ايجابية وسيخلق جواً من الصفوة والتفاهم المشترك في المجال السياسي والدبلوماسي، الذي بدوره سيعكس بطبيعة الحال تحسناً في علاقاتها الاقتصادية مع ايران في مجال النفط والتجارة(٨٤).

بناءاً على ما تقدم وبعد ان استؤنفت الرحلات الجوية بين الدولتين، جرت لقاءات متبادلة على اعلى المستويات، فمن اللقاء الذي تم بين رافسنجاني **(رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في ايران)** وولي العهد السعودي **الامير عبدالله بن عبد العزيز (ملك البلاد حالياً)** على هامش اجتماعات مؤتمر القمة الاسلامية الاستثنائي في اسلام اباد في منتصف عام ١٩٩٧، الى اللقاء الثاني لولي العهد السعودي اعلاه مع الرئيس الايراني الجديد محمد خاتمي خلال مؤتمر القمة الاسلامية الذي عقد في طهران في كانون الاول ١٩٩٧، حيث أزيلت فيها المحاذير وبدأت صفحة تعاون جديدة بين الحكومتين(٨٥) وقد حرصت ايران على لسان وزير دفاعها اللواء **(علي شمخاني)** ان تعرب للرياض عن تقديرها الكامل لموقفها في شأن المشاركة في القمة على مستوى عال، كما اكد شمخاني خلال الاتصال الهاتفي مع النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع السعودي الامير **(سلطان بن عبد العزيز)** عشية القمة، بأن بلاده

وضع الرياض في اعلى سلم اولويات لتنطلق منها (في التطوير الكبير للعلاقات مع دول الخليج العربي، بل ومع باقي بلدان العالم الاسلامي[٨٦].

وعززت صفحة التعاون تلك بالزيارات التي قام بها كل من رافسنجاني للرياض ووزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الى طهران في شباط وايار ١٩٩٨ وتوقيعهما على اتفاقات تعاون لمدة خمسة اعوام ١٩٩٨-٢٠٠٢ للتعاون في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية وتشجيع وتسهيل الاستثمار لمواطني الدولتين في تلك المجالات عدا الممنوعة منها[٨٧] واعقب تلك الاتفاقات زيارات متبادلة عديدة لبعض مسؤولي الدولتين لتعميق الروابط التجارية والاقتصادية والنفطية خلال شهري ايار وحزيران ١٩٩٨[٨٨].

ولتنظيم ومتابعة تلك الاتفاقات تشكلت لجنة اقتصادية سعودية – ايرانية مشتركة تجتمع دورياً للبحث في تقريب السياسات بين هذه المجالات، وفي خضم ذلك نشطت التبادلات التجارية بين الدولتين، حيث زار الرياض في تشرين الثاني ١٩٩٨ وفد ايراني كبير ضم (٣٥٠) من رجال الاعمال والتجارة والصناعيين للمشاركة في معرض للمنتجات الايرانية في السعودية[٨٩] والتي كانت اولى اجتماعاتها في كانون الاول من العام نفسه[٩٠].

وجاءت زيارة الرئيس الايراني محمد خاتمي الى الرياض في اذار ١٩٩٩، لتعطي دفعة اكبر لتحسين العلاقات، والتي تمخض عنها بيان ختامي مشترك تضمن عدة امور منها:

١- ان ايران والسعودية ترسيان اسس التعاون الاستراتيجي والتنسيق في المواقف المشتركة من القضايا الاقليمية والدولية .

- تأكيد العمل على ضرورة اتخاذ الخطوات الكفيلة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، وتنشيط عمل اللجنة الاقتصادية بهدف تعزيز التبادل التجاري والاستثماري[٩١].

استمرت الزيارات واللقاءات المتعددة التي قام بها المسؤولون الايرانيون والسعوديون (للرياض وطهران) وعلى كافة المستويات منها الدبلوماسية والخارجية والداخلية والدينية والدفاع والتجارة[٩٢].

وعزز النفط هذا التقارب بصورة اكبر كونه يعد الرابط السياسي والاقتصادي والمؤثر على سير العلاقات بين ايران واقطار الخليج العربي عموماً وايران والسعودية خصوصاً بأعتبارهما من اكبر منتجيه في الاوبيك فمع تدهور اسعار النفط خلال العامين ١٩٩٧-١٩٩٨ والذي وصل الى حدود (٦) دولارات للبرميل الواحد، كان عام ١٩٩٩ قد ابرز التقارب الايراني- السعودي وخلق توازناً في سوق النفط، ففي هذا العام وعلى اثر الاتفاق بين البلدين على سقف ثابت للانتاج، ودخولهما في اتفاق مع فنزويلا والمكسيك بشأن تخفيض الانتاج، وصل سعر البرميل الواحد بحدود (٣٠) دولار[٩٣]. في حين ذكرت مصادر اخرى ان معدل خفض الانتاج في اذار ١٩٩٩ كان بحدود (٢،١) برميل يومياً، ووصل سعر البرميل الواحد نحو (٢٣) دولار[٩٤] بذلك وصلت العلاقات الايرانية السعودية الى اعلى مستوى من الترابط والتنسيق ومما عمق ذلك بصورة اكثر بينهما وعلى كافة المستويات الاتفاق الامني المبرم في نيسان ٢٠٠١، وهذا ما سنوضحه.

في ما عدا ما آلت أليه العلاقات الايرانية السعودية من تطورات مختلفة على كافة الجوانب، اعربت المملكة العربية السعودية وعلى لسان وزير الدفاع الامير سلطان بن عبد العزيز بعد زيارته الى طهران في ايار ١٩٩٩ للتباحث بشأن اقامة ميثاق امني ودفاعي مشترك بين دول مجلس التعاون وايران، ان تقاربها مع الاخيرة مبني على فلسفة سياسية مهمة، فالمملكة تدرك وبلاشك تناقضات السياسة الايرانية حيال مجلس التعاون الخليجي، فأيران من جانبها لم تكتف بأنتقادها المتكرر للبيانات الختامية التي تصدرها القمم المتعاقبة لقادة دول مجلس التعاون لاحتواء تلك البيانات التي تدين ايران بسبب اصراها على احتلال الجزر الاماراتية الثلاث، لا بل قامت خلال القمة التي عقدت في عام ٢٠٠٠ بأجراء مناورات بحرية ضخمة في الخليج عند مضيق هرمز وبحر عمان، فاعتبرته دول المجلس التعاون بأنه استفزاز صريح وضغطاً على القمة الخليجية، وبعد ايام قلائل اتخذ مجلس الوزراء الايراني برئاسة خاتمي قراراً يقضي بأعفاء مواطني دول مجلس التعاون من الحصول على تأشيرات دخول الى ايران في اطار سياسة الانفراج التي ينتهجها الرئيس الايراني ازاء الدول المطلة على الخليج. مما حدا ذلك بالتزام الحذر في التعامل مع طهران، وعدم تسريع خطوات التطبيع معها (انسجاماً مع السياسة الامريكية)، باعتبار لا جديد في الموقف الايراني باتجاه دول المنطقة، وان جسور الثقة التي تحاول طهران بناءها هي جسور واهية للغاية لا تلبث هي نفسها ان تقوضها لتعيد بناءها من جديد، فضلاً عن

استمرار حالة عدم الاستقرار الداخلي وصراع الاحزاب في ايران الذي اخذ

يثير مخاوف جيرانها وخاصة دول الخليج، هذا الى جانب العناصر الثورية الراديكالية التي تؤجج القلق لدى بعض دول الخليج، واحتمال ان تعاود

تلك العناصر سيطرتها على النظام السياسي، فالمنطقة سيخيم عليها عدم الاستقرار حسب وجهة نظر السعودية، وسيكفل وجود هذه العناصر الازدواجية وعدم الوضوح في سياسة ايران الخارجية، مما يعني حدوث فجوة لا يمكن تجاوزها خاصة وان السياسة الايرانية وعلى مدى التاريخ لا تتصف بالتطور التدريجي، وانما بالمنعطفات الحادة والتغيرات الراديكالية، مما يزيد من الغموض، ويدعو الى المزيد من الحذر في التعامل مع الاحداث الجارية في حينها في الساحة الايرانية مع القيادات الايرانية(٩٥).

واصلت السعودية وجهات نظرها تجاه ايران مؤكدة هذه المرة على انتماء ايران الى المحيط الاسلامي، واسناد نظامها السياسي على شرعية دينية، الا ان غياب الثقة بين طهران وجيرانها العرب رغم المصالح المشتركة بينهما، وخاصة مع السعودية، بسبب تعنت ايران حيال قضية الجزر الثلاث، حال دون حسم تلك القضية، مما دعا وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل ان يشير بقوله في ١٧ اذار ٢٠٠٠: " **ان استمرار مشكلة الجزر الاماراتية دون حل سيشكل تعكيراً في صفوة العلاقات بين ايران والسعودية على وجه الخصوص**" (٩٦).

وعلى الصعيد السياسي تنظر السعودية للطرف الايراني على انه الشريك في الخليج العربي سواء قبلته دول مجلس التعاون ام لا، وترى كذلك ان استثناء طهران من منظومة امنية على المدى الطويل هو امر غير معقول، وعلى ذلك فأن مشاركة ايران في اية ترتيبات امنية مستقبلية

هو امر حتمي لا مفر منه، وايران بدوها تدرك هذا او تروج له، حتى ان وزير خارجيتها السابق كمال خرازي صرح في اذار ٢٠٠٠ بقوله: "**ان امن**

المنطقة يتبلور في ظل تعاون معها"، وفي جهة اخرى كان السعودية عدت ان السبيل الوحيد لاستعادة دور الاماراتية لن يكون سوى من خلال الطرق السلمية. والتي بدورها لن تجد مكاناً على ارض الواقع ما لم يحدث تقارب ملحوظ بين الجانب الايراني ودول مجلس التعاون ، وهذا ما عبر عنه في نفس الوقت وزير الخارجية السعودي المذكور بقوله: "**ان تطوير العلاقات الاخوية المبنية على المصالح مع ايران يهيء الامور في العلاقات للافضل ويسهم في تسوية المسائل المعلقة مع ايران**"(٩٧).

هذا الى جانب ان السعودية رأت بأن تدمير قوة العراق ادى الى حدوث فراغ استراتيجي بالمنطقة ، وايران دولة اقليمية ورئيسة في المنطقة بحكم ما تملكه من مقومات ، وعليه كان خيار التقارب مع ايران والتعاون معها افضل الخيارات المتاحة امام المملكة ، خاصة وان الرياض عدت بأن مواجهة تحديات ومتغيرات مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، تطلب بناء علاقات مع ايران على اسس اكثر متانة (٩٨) ففضلت اقامة اتفاق امني ودفاعي مشترك مع ايران ، والذي اعطاها حافزاً اكبر هو تحسن العلاقات بين البلدين بعد تولي خاتمي حكم ايران(٩٩).

اما بالنسبة لايران، فأن الكثير من المحللين والمراقبين السياسيين والخبراء العسكريين الايرانيين، رأوا في اقامة علاقات جيدة على المستوى الامني بين طهران والسعودية يعد عاملاً اساسياً للشعور بالاطمئنان تجاه مخاوفهم من الوجود الامريكي في المنطقة، وقد تأكدت

هذه الرؤية في ظل اتهامات واشنطن المتكررة لطهران بالوقوف وراء انفجار (ميناء الخبر) منذ عام ١٩٩٦ ، في الوقت الذي امتنعت فيه الرياض عن تأييد هذه الاتهامات بعد تحسن علاقاتهما منذ عام ١٩٩٧(١٠٠) وهذا ما اكده الامير **نايف بن عبد العزيز** وزير الداخلية السعودي حينما نفى وبشدة

في تصريح صحفي له في عام ١٩٩٧ بقوله: "ليس هناك ما يدل على ان ايران وايران متورطين في"(١٠١).

والواقع فقد تعددت القضايا التي تدخل في نطاق العلاقات الايرانية السعودية وتتداخل دوائرها بصورة واضحة، الامر الذي يؤدي الى خلق علاقات ارتباطية بين هذه القضايا، ولا شك ان النفط هو احدى القضايا المهمة بالنسبة لهذه العلاقات بحكم كونهما من اكبر الدول ذات الثقل في هذا المجال. وقد اوضحت الخبرة في هذا المجال اهمية هذه العلاقات في ما يتعلق بسياسات الانتاج والاسعار انخفاضاً وارتفاعاً(١٠٢) فحالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي وتدني اسعاره لادنى المستويات في فترات التسعينيات كان عاملاً مهماً ورئيسياً حتم على كل من ايران والسعودية اعادة النظر في علاقاتهما بهدف تنسيق مواقفهما وسياساتهما النفطية لتحسين اوضاع السوق، فقد كان التعارض في وجهات النظر بين الزيادة والخفض في انتاج النفط سبباً في عدم استقرار اسعار النفط، فالسعودية كانت تعمل وفق نظرية زيادة الانتاج مقابل خفض السعر، في حين ان ايران كانت ترى في خفض الانتاج ورفع الاسعار السياسة المثلى(١٠٣) الى ان اتفقا على سعر ثابت للانتاج في اذار ١٩٩٩(١٠٤).

الا ان الامر لا يتوقف على هذا الجانب فقط، بل يمتد الى قضية امن الخليج، تلك القضية التي لم تقتصر على دول المنطقة فحسب بل تمتد الى دول اخرى خارج نطاق هذه المنطقة، وقضية امن الخليج تتلخص في

وجود نوع من انواع الاختلاف في وجهات النظر بين السعودية وايران، فيما يتعلق بوجود قوات اجنبية في المنطقة، فبينما ترفض ايران وجود هذه القوات، فأن السعودية تقبل بوجودها على اساس انها جاءت استناداً لقرارات الشرعية الدولية بعد الاجتياح العراقي للكويت. الا ان الملاحظ ان الفترة

الاخيرة قد شهدت نوعاً من التقارب في وجهات النظر بين السعودية وايران في تصريحات اخيرة لوزير الدفاع السعودي في بداية نيسان ٢٠٠٠، اشار الى انه لا توجد مخاوف لدى المملكة العربية السعودية من العراق وايران، ورأت الاذاعة الايرانية في هذه التصريحات تأكيداً على ان التطور الذي حدث في العلاقة بين البلدين يقوم على اساس الثقة المتبادلة والاطمئنان، واشارت الى ان السعودية ترى طرقاً جديدة لاحلال الامن والاستقرار في المنطقة ترتكز على ازالة التوتر وتعزيز الثقة والتعاون مع ايران، وقد تأكد هذا المعنى في كلمة لوزير الخارجية السعودي في افتتاح مجلس الوزارة الخليجي في جدة في ١٩ نيسان ٢٠٠٠ حيث قال: "**ان علاقات دول المجلس مع ايران تشكل ركيزة اساسية في امن منطقة الخليج**". وكانت زيارة وزير الدفاع الايراني علي شمخاني الى السعودية في الفترة ٢٤-٢٨ نيسان ٢٠٠٠، مناسبة لتأكيد هذا التوجه، اذ جاء في البيان الذي صدر بخصوص تلك الزيارة انها تأتي لبحث التعاون المشترك بين الجانبين من اجل الحفاظ على الاستقرار والامن في الخليج . واشار وزير الدفاع الايراني في تصريحات صحفية الى ان ايران لا تستعجل التوصل الى اتفاق دفاعي مع السعودية، وان الاولوية هي لتعزيز الثقة المتبادلة ، وذكر ان رغبة قادة البلدين تتمثل في تطوير علاقاتهما بالاستناد الى طبيعة الوضع في المنطقة، وانطلاقاً من ادراك طبيعة الظروف الدولية[١٠٥].

وفي زيارة ثانية لوزير الدفاع الايراني الى الرياض في ايار ٢٠٠٠ والتقائه مع نظيره السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز ، تبادل الطرفان وضع صيغة مقترحة لميثاق امني والدعوة الى التوقيع على معاهدة دفاعية امنية وتشكيل تكتل اقليمي **(ايران +دول مجلس التعاون الخليجي)** بناءاً على الصيغ المقترحة التي كان قد اعدها رافسنجاني عندما كان رئيساً

ومحسن رضائي عندما كان قائداً لحرس الثوري الايراني (الاكثر تشدداً) ، حادثته مع المسؤولين السعوديين ولا تركزت على سبل التوصل الى اقامة **(نظام امني اقليمي شامل لمواجهة المخاطر والتحديات التي تهدد الاقليم)** ، في الوقت الذي نفى فيه وزير الدفاع السعودي من ان تكون ايران خطراً يهدد منطقة الخليج مؤكداً عدم وجود مشكلات امنية بين بلاده وايران مباشرة، وان عدم ابرام اتفاقيات عسكرية او دفاعية بين البلدين يشير الى الحساسية والمحاذير التي لا زالت قائمة حينها، الا ان هناك خطوات وان كانت بطيئة في هذا الصدد ، لكن ذلك لا يعني ان الدولتين لم يتوصلا الى صيغة دفاعية مشتركة ، وهذا ما اشار اليه مساعد وزير الدفاع السعودي الامير عبد الرحمن بن عبد العزيز حينما قال: "**ان بلاده ترغب في اقامة تعاون عسكري مع ايران، وان هذا التعاون سيضمن دعم مصالح البلدين المشتركة والامن والاستقرار لدول الخليج**"، وهو ايضاً ما اوضحه وزير الدفاع الايراني اثناء زيارته الثانية للرياض حينما ذكر: "**ان بلاده ليست بحاجة الى توقيع اتفاقيات امنية مع دول مجلس التعاون، وبخاصة السعودية، وان التعاون الدفاعي بين ايران ودول مجلس التعاون اقوى من الاتفاقيات التي هي اجراء كلاسيكي ورثناه من الماضي...**"[١٠٦].

ثانياً:- محاورها الاسلسية

اسفر التنامي الواضح في العلاقات الايرانية– السعودية عن توقيع الاتفاقية الامنية في الرياض في ١٦ نيسان ٢٠٠١ ، وقعها عن الجانب السعودي وزير الداخلية الامير **نايف بن عبد العزيز**، وعن الجانب الايراني نظيره **عبدالواحد موسوي لاري**، وقد جاءت الاتفاقية لتتضمن العديد من مجالات التعاون الامني، لعل ابرزها: ان المملكة العربية السعودية

البلدين، وتدعيماً للروابط الاسلامية والثقافية والتاريخية بين شعبيهما، وتقديراً للفوائد التي يمكن ان تعم البلدين نتيجة لتعزيز التعاون الامني بينهما، اتفقتا وفقاً للانظمة والقوانين المعمول بها في كلا البلدين على ما يأتي:

١- انشاء منتدى امني للحوار الاستراتيجي بين البلدين يهدف الى رصد الاخطار المشتركة التي تهدد امن البلدين واقامة آلية مشتركة لمواجهة هذه الاخطار.

٢- التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتزوير الوثائق الرسمية، والارهاب الدولي، ومحاربة جرائم الثراء غير المشروع، والجرائم الاقتصادية من خلال التصدي لعمليات غسيل الاموال وغيرها، ومكافحة جرائم تهريب الاسلحة والبضائع وتهريب الاثار والتراث الثقافي.

٣- التعاون في مجال الانقاذ البحري ، والتسلل غير المشروع.

٤- التعاون في مجال مكافحة المخدرات **(تجارةً واستهلاكاً)**.

٥- التعاون في مجال التدريب الامني من قوات الشرطة، وتبادل الخبرات والمعلومات الامنية.

٦- منع الهجرة غير القانونية ، وفرض الرقابة على الحدود والمياه الاقليمية ، والتصدي للاختراقات غير القانونية .

٧- وضع تسهيلات اكبر للحجاج الايرانيين في موسمي الحج والعمرة، والغاء قرار حظر سفر الايرانيين الى الاراضي السعودية في غير رحلات الحج، بالمقابل سمحت السلطات الايرانية بفتح ابوابها امام السعوديين والخليجيين بصفة عامة دون الحاجة للحصول على تأشيرة دخول اذا كانت مدة اقامتهم في ايران لا تتجاوز ثلاثة اشهر.

٨- زيادة اقامة معارض تجارية وصناعية بين البلدين .

٩- حرية انتقال المواطنين بين [illegible] وفقاً للانظمة المعمول بها في كل دولة بما [illegible] معدلات نمو التبادل التجاري بينهما

على الزيادة المضطردة، والعمل على مكافحة كل من شأنه الاضرار بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة.

١٠- تحجيم نشاطات المعارضة في كلا البلدين[١٠٧].

ثالثاً:- ابعادها

اختلف اهمية الاتفاق وفقاً لرؤية كل طرف والاهداف التي يبتغيها من ورائه، وبشكل يرسم منعطفاً جديداً لمنحى العلاقات على المستويين الاقليمي والدولي في منطقة الخليج العربي . فبالنسبة لايران، يعتبر الاتفاق تدشيناً لبداية عهد جديد من التعاون الاقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي وليس فقط مع السعودية، واهمية هذا التدشين لطهران يكمن في توقيع الاتفاق مع اكبر دولة خليجية، مما المح الى تكتيك سياسي واع في رؤية القيادة الايرانية اختزلت به نصف الطريق نحو النفاذ الى باقي الابواب الخليجية، بحكم ما تمتلكه الرياض من نفوذ وكلمة مسموعة

في مجلس التعاون الخليجي يمكن ان يترجم عملياً الى وسائل اقناع لتطمين شركائها ازاء نوايا ايران وازالة آثار الشكوك القديمة بشأن اطماعها في المنطقة ، فقد هدفت حكومة خاتمي من خلال الاتفاق توصيل ثلاث رسائل اقناعية متباينة الاتجاهات :

الاولى: مفادها اقناع دول الخليج بأنتفاء مسوغات مبررات الوجود العسكري الاجنبي وخاصة الامريكي في المنطقة.

الثانية: دعوة صريحة لهم [illegible] اتفاقيات [illegible] على تحقيق الاستقرار في الخليج ، علماً بان الكويت وسلطنة عمان قد قطعتا شوطاً معقولاً على هذا الدرب.

الثالثة: ان الاتفاق يمكن ان يكون خطوة مرحلية نحو اتفاقيات دفاعية مستقبلية مشتركة تحمل في طياتها امكانيات قيام اشمل من خلال تدريبات عسكرية مشتركة او عقد صفقات اسلحة وتبادل خبرات فنية عسكرية، وربما تتطور ليكون الحديث وارد عن "**نظام امن جماعي**" تكون ايران شريكاً رئيسياً فيه كما ان الاتفاق من الناحية الاقتصادية يمكن ان يكون اداة جذب للاستثمارات السعودية الى ايران في ظل الاصلاحات الاقتصادية التي يسعى الرئيس خاتمي الى اقرارها[١٠٨].

اما بالنسبة للسعودية فتكمن اهمية الاتفاق في انه بمثابة احد الاختبارات الرئيسية للنوايا الايرانية، بعد سلسلة من الاختبارات الثانوية التي تجسدت في خطوات تدريجية متبادلة اتخذت طوال التسعينيات، لكن لم تتسارع حركتها الا في عهد الرئيس الايراني خاتمي، واقتنعت الرياض في النهاية بفكرة قبول الاخر اياً كانت اختلافاته مذهبية او لغوية، طالما سلمت نواياه من منطلق ان عدو الامس يمكن ان يكون صديق اليوم، خاصة بعد ان هوت نظرية "الامن القومي العربي" من جراء الاجتياح العراقي للكويت،

فاصبحت حدود استيعاب ما هو غير عربي حدوداً هلامية تسعى من خلال استراتيجية بعيدة المدى الى خلق دوائر تعاونية نوعية ارحب ، ربما تكون اسلامية من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي او نفطية من خلال منظمة الاوبيك، ولعل تصريحات كل من ولي العهد السعودي الامير عبدالله بن عبد العزيز في عام ١٩٩٩ مدافعاً عن حق ايران في التسلح لحماية امنها ووزير الخارجية السعودي الذي صرح في نيسان ٢٠٠٠ "**بأن علاقات دول**

، يوضحان هوية الرؤية السعودية لامن الخليج بصفة عامة ، ومدى التغير الكلي الصريح في موقف الرياض النابع من الترحيب بدور ايراني هام وضروري في المنطقة ، ومن ناحية اخرى، توجيه رسالة تحذيرية واضحة لبغداد مفادها الاستبعاد من اية ترتيبات امنية يمكن ان تتم في الخليج في الامد المنظور[١٠٩].

اما على المستوى الاقليمي ، فأن الاتفاق يعد مؤشراً هاماً على طريق التطبيع الايراني– العربي، ففضلاً عن انه يمكن ان يكون نواه اولية لتوقيع اتفاقيات مماثلة مع دول الخليج، يحمل مضموناً اعمق واشمل اقليمياً يرمي الى تنقية اجواء العلاقات الايرانية – العربية، وخاصة مع بعض الدول الكبرى مثل مصر والعراق وسوريا، لاحداث حالة من التوازن الاستراتيجي ازاء التحالف التركي– الاسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة ومن خلال تحركات ايجابية ربما تلعب الرياض فيها دوراً اوفر كالوساطة في حالة العلاقات المصرية – الايرانية بهدف تسريع وتيرة هذه الحركات بغية اعادة العلاقات الدبلوماسية كاملة بشكل رسمي ، خاصة وان القاهرة يمكن من ناحية اخرى ان تكون نافذة هامة لطهران على القارة الافريقية في اطار سعيها الدؤب لتوسيع وتنويع دوائر علاقاتها الدولية من اجل كسر حالة العزلة التي حاولت واشنطن فرضها عليها منذ الثورة الايرانية ، فضلاً عن التعاون الاقتصادي بين البلدين، ووفقاً لذلك وبنظرة تحليلية للامور، لا نستبعد مستقبلاً قيام شكل من اشكال التكامل او التحالف الاستراتيجي بين ايران والسعودية ومصر وسوريا. ومن ناحية اخرى فأن الاتفاق ما سيتيحه من تعزيز للعلاقات الايرانية– السعودية

البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في المنامة اواخر عام ٢٠٠٠ التي عدت رسالة تحذيرية شديدة اللهجة لايران، يوضح مدى الاجماع الخليجي على شرعية الحق الاماراتي، وقد جاء الاتفاق الايراني- السعودي ليعزز من امكانية التلاقي حول حل عادل لهذه القضية، ربما عبر عن نفسه في الزيارة التي قام بها رئيس الاركان الاماراتي الى جدة في ١٧ نيسان ٢٠٠١، أي بعد يوم ومن توقيع الاتفاق ولقائه بالملك فهد وولي عهده، ليحمل في الافق رهاناً اماراتياً على دور سعودي نشط، خاصة وان طهران ما زالت ترفض عرض القضية على محكمة العدل الدولية وتصر على اسلوب التفاوض المباشر[١١٠]، وهذا ما اكده النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران السعودي بقوله: "**لا يوجد خلاف جاد بين الامارات وايران ، وحتى لو كان هناك خلاف حول الجزر الثلاث ، فأنه يجب ان تتم تسويته عم طريق المفاوضات**" [١١١].

وفي ما يخص الصعيد الدولي، فالاتفاق يعد انتقاصاً صريحاً من فرض الوجود العسكري الاجنبي، وخاصة الامريكي في الخليج، فبقدر ما كانت

الرياض تعي اهمية الوجود العسكري الغربي في المنطقة منذ اندلاع حرب الناقلات الايرانية عام ١٩٨٧، ثم الغزو العراقي للكويت لدواع امنية مبررة بقدر ما تبدلت هذه الرؤية وبدأت تتعالى الاصوات المطالبة برحيل هذه القوات او تخفيض حجمها على اقل تقدير، بعدما اصبح وجودها عبئاً ثقيلاً على خزانتها، وبعدما تحللت دواعي الذريعة الامريكية التي روجتها طوال الثمانينيات والتسعينيات بأن ايران دولة راعية للارهاب والمصدر الرئيس لتهديد امن الخليج، ومن ثم بات البحث عن البديل الاقليمي امراً ملحاً،

"درع الجزيرة "بزيادة حجم قواته من ٥٠٠٠ الى ١٨٠٠٠، يعد مؤشراً على مراجعة البحث بشكل جدي في ذلك البديل الذي يمكن ان يتسع ليضم ايران لاحقاً[١١٢]. وان كانت الولايات المتحدة تنظر الى الاتفاق على انه خطوة لتدخل ايران في منطقة الخليج بعد تدعيم علاقاتها بدولة مثل السعودية والتي من الممكن ان تحذو دول المجلس حذوها في عقد اتفاقيات مماثلة مع ايران، كما تنظر الولايات المتحدة الى ان مثل هذا الانفراج في العلاقات الايرانية– السعودية خاصة بعدما شهدته العلاقات الايرانية مع دول اخرى مثل روسيا الاتحادية والهند والصين ان يتيح لايران كسر كافة القيود التي تحاول الولايات المتحدة فرضها على ايران، هذا الى جانب خوف الولايات المتحدة من ان يؤدي هذا الاتفاق الامني الى اثارة موضوع التواجد العسكري الامريكي في المنطقة والتي تسعى ايران جاهدة لابعاده حفاظاً على امنها القومي[١١٣].

في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة قد صرفت جهداً كبيراً وعلى مدار عامي (١٩٩٨–١٩٩٩) لتحسين العلاقات الايرانية – السعودية على امل ان تلعب السعودية دور الوسيط في تطبيع العلاقات الايرانية– الامريكية ، فأي تحسن بدون شك على توثيق العلاقات الامريكية– السعودية اكسبها صفة (التحالف الاستراتيجي)[١١٤]. وهذا يوضح تناقض السياسة الامريكية في مواقفها من تطورات العلاقات الايرانية– السعودية سلبية كانت ام ايجابية، بمعنى ان اي تحسن كان في العلاقات بين البلدين يخدم المصالح الامريكية في منطقة الخليج والعكس صحيح.

والواقع ان التقارب الايراني – السعودية الاخير كان الدافع الاول وراء محاولة تقاربها مع الولايات المتحدة والغرب، فهي تعلم ان تحسين علاقاتها مع جيرانها في الخليج العربي وخصوصاً مع السعودية ذات الثقل الاكبر والبلد الاهم في المنطقة (من المنظور الامريكي) هو البوابة الى مد الجسور مع الولايات المتحدة، ولذلك فأيران اختارت ان تتعامل مع هذا الوكيل المحلي للولايات المتحدة، وخاصة ان التعامل مع هذا الوكيل لا يثير حساسية التيار المحافظ (المتشدد) في ايران فيما لو اقترب خاتمي وتياره الاصلاحي من الولايات المتحدة مباشرة ، وهذا الحماس الشديد من قبل المسؤولين في بعض دول الخليج والسعودية خاصة هو لتوثيق العلاقات مع ايران وما كان ليتم لولا ضوءاً اخضر صدر لهم من الولايات المتحدة[١١٥] ولا يمكن فصله بتاتاً عن المؤامرت والخطط التي تدبرها الولايات المتحدة[١١٦] ضد ايران ودول المنطقة بكل تأكيد.

الخاتمـــــة

ادى قيام الثورة الاسلامية الايرانية ونجاحها في شباط ١٩٧٩، الى اظهار الاسلام السياسي في ايران الى حيز الوجود، وكذلك ادت الى بروز الخلافات والتوترات الايرانية مع دول الخليج العربي، وخصوصاً مع المملكة العربية السعودية ، مما ادى بدوره الى زعزعة التوازن في المنطقة . وعلى الرغم من الانعكاسات السلبية التي تركتها الثورة الايرانية على العلاقات السياسية بين البلدين (ايران والسعودية)، الا انهما من جانب اخر وقفا موقف واحد وجبهة واحدة امام تهديدات الخطر الشيوعي، فخلال عقد

على التسلط ونشر الاسلام والدعوة له على المذهب الجعفري. اما ما يخص السياسة الخارجية السعودية في العقد ذاته كانت ترتكز على الزعامة السياسية للعالم الاسلامي، وتوحيد العالم العربي، والحيلولة دون انتشار الثورة الاسلامية الايرانية والمحافظة على الوضع الموجود في العالم الاسلامي.

بطبيعة الحال ادت توجهات السياسات الخارجية لكلا البلدين الى توتر ملحوظ بدأتها الحكومة الايرانية الجديدة، حينما اوعزت بنشر مبادىء الثورة الاسلامية وفق منهج (تصدير الثورة)، مما دفع بالسعودية الى اتباع سياسة دعم العراق وتأييده في حربه مع ايران خلال المدة ١٩٨٠-١٩٨٨، لتستمر حالة التوتر حتى نهاية تلك الحرب. وفي تسعينيات القرن الماضي بدأت العلاقات الايرانية- السعودية تسير نحو التقارب على

مستويات مختلفة نتيجة، ادراك الطرفين بالظروف والاحداث والتطورات على التي شهدتها الساحتين الاقليمية والدولية ، واستقر الحال بعد التوقيع على الاتفاقية الامنية في عام ٢٠٠١ لتنهي حالة الشد والجذب ومظاهر الخلاف الباطني والظاهري ، ولتعطي انعكاساً ايجابياً ملموساً على تطور علاقات الدولتين وفي جميع الاصعدة .

المصادر والهوامش

(1)Encyclopedia of Islam.Vol.1,pp.153.

(٢) للمزيد من التفاصيل.انظر:

(٣) سعيد باديب ، العلاقات السعودية الايرانية١٩٣٢-١٩٨٣، دار الساقي للنشر والتوزيع، (بيروت-١٩٩٤) ، ص ص ٢٤-٢٥ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٥ .

(٥) من تاريخ العلاقات السعودية – الايرانية ، تقرير يعني بشؤون الخليج العربي والجزيرة العربية ،العدد ٢٣، منشور على الموقع :
.www.alharamain.com/1-3-2004

(٦) باديب ، المصدر نفسه، ص ٤٠ .

(٧) من تاريخ العلاقات السعودية...، المصدر السابق .

(٨) يذكر ان في عام ١٩٤٣ اعتقل رجل ايراني في مكة بتهمة الاساءة الى الاماكن المقدسة ، وقد حكم عليه بالاعدام ، والقت هذه الحادثة بظلالها على العلاقات بين الحكومتين فحدثت ازمة بينهما ، حيث ارسلت السفارة الايرانية في جدة احتجاجاً شديداً الى وزارة الخارجية السعودية برسالة ، تتضن شجباً لعملية الاعدام ، الا ان الاخيرة رفضت الاحتجاج ، فطالبت ايران بالتعويض واعلنت بالمذكرة عن قطع علاقاتها مع السعودية في اذار ١٩٤٤ لتستمر حتى عام ١٩٤٦. للمزيد من التفاصيل. انظر: باديب، المصدر السابق ، ص ٤٢.

(٩) خير الدين زركلي، شبة الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، المجلد الاول، الطبعة الثانية، (بيروت-١٩٨٢)، ص ٤٤ .

(١٠) للمزيد من التفاصيل حول انقلاب آب ١٩٥٣ في ايران . راجع :
محمد سالم احمد الكواز، النفط والعلاقات البريطانية الايرانية١٩٤٨-١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب، (جامعة الموصل-٢٠٠٣)، ص ص ٢١٧-٢٣٥ .

(11) Miron Rezum, The Soviet Union and Iran, (West view press, Boulder, colo, 1987), Table2.1,p79.

(12) Majid Khadduri, Arab Contemporaries: The Role of personalities in politics, (London- 1973), p.88.

(١٣) باديب ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦٩ .

(١٥) انظر : المصدر نفسه، ص ص ٧٠-٧٢ .

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٣ .

(١٧) من تاريخ العلاقات السعودية... ، المصدر السابق .

(١٨) باديب ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٤ .

(٢٠) راجع : المصدر نفسه، ص ص ٧٥-٧٩ .

(٢١) المصدر نفسه، ص ٧٩ .

(٢٢) المصدر نفسه ،ص ٨٠ .

(٢٣) جمال زكريا قاسم ، علاقات ايران بالسعودية والكويت على عهد الاسرة البهلوية ١٩٢٥-١٩٧٩ ، مجموعة بحوث تحت عنوان ، العلاقات العربية الايرانية، اعداد: معهد البحوث والدراسات، (جامعة الدول العربية بالقاهرة-١٩٩٠)، ص ١٥٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ١٥٢.،

(٢٥) من تاريخ العلاقات السعودية ...، المصدر السابق .

(٢٦) قاسم ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٢-١٥٣ .

(٢٧) باديب ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٢٨) للاطلاع على ما جاء في تفاصيل تلك الاتفاقية راجع الموقع :
www.makkah.gov.sa/27-9-2000.

(٢٩) صحيفة اطلاعات (الاخبار) الايرانية في ١٦ نيسان ١٩٦٨ .

(٣٠) محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الايرانية ١٩٢١-١٩٧١، دار السلاسل للنشر، الطبعة الاولى (الكويت -١٩٨٥) ، ص ٣٩٢ وما بعدها .

(٣١) من تاريخ العلاقات السعودية ....، المصدر السابق .

(٣٢) قاسم ، المصدر السابق، ص ١٥٨ .

(٣٣) للمزيد من التفاصيل . انظر : المصدر نفسه ، ص ص ٦٢ (٦٥.
(٣٤) الازمة الايرانية وانعكاساتها الدولية ، اعداد : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ، العدد ٥٥ ، كانون الثاني ١٩٧٩، ص ص ٢٢-٢٣.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.
(٣٦) حكام الجزيرة العربية دمى الشيطان الاكبر ، مجموعة وثائق السفارة الامريكية في طهران، سلسلة مركز الجاسوسية رقم (٣٥)، وثيقة بعنوان: من السفارة الامريكية في جدة الى وزارة الخارجية في واشنطن بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٧٩ ، الموضوع : وجهة نظر السعودية الى ايران، منشورات الوكالة الدولية ، الطبعة الاولى ، (د.م-١٩٩٠) ، ص ١٧ .
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٤٥.
(٣٨) فاسيلييف ، تاريخ العربية السعودية ، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقديم للطبع (موسكو-١٩٨٦) ،ص ٥٠٨ .
(٣٩) السياسة (صحيفة) الكويت في ١٦ اذار ١٩٧٩ .
(٤٠) الحوادث (صحيفة) بيروت في ١١ اذار ١٩٨٠ .

(٤١) السياسة (صحيفة) الكويت في ٣١ تموز ١٩٧٩ .
(٤٢)السفير(صحيفة) بيروت في ١٤ شباط ١٩٨٠ .
(43)New york Time,u.s.a,3-3-1980.
(٤٤) السفير(صحيفة) بيروت في ٢٥ شباط ١٩٨٠ .
(٤٥) الحوادث (صحيفة) بيروت في ١١ كانون الثاني ١٩٨٠ .
(٤٦) السفير(صحيفة) بيروت في ٢٥ شباط ١٩٨٠ .
(٤٧)الهدف (صحيفة) الكويت في ٢٩ كانون الاول ١٩٧٩ .
(٤٨) الهدف (صحيفة) الكويت في ٤ كانون الاول ١٩٧٩ .
(٤٩)المصدر نفسه .
(٥٠)نقلاً عن التلفزيون الايراني في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٠ .
(٥١)جمهوري اسلامي (صحيفة) طهران في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٩ .
(52)The Economist,British, 30-11-1979.

(٥٣) جاسم محمد جاسم ،واقع العلاقات العربية – الايرانية في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي (البصرة)، المجلد (١٣)، العدد ٤، ١٩٨١، ص٦٣.
(٥٤) فاسيلييف ، المصدر السابق ، ص ٥٠٩ .
(٥٥) من تاريخ العلاقات السعودية ...، المصدر السابق .
(٥٦) اذاعة الكويت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٠ .
(٥٧) اذاعة بغداد في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٠ .
(٥٨) فاسيلييف ، المصدر السابق ، ص ٥٠٩ .
(٥٩) موقف آل سعود المناوىء للثورة الاسلامية في ايران ، مقال منشور على الموقع :
www.alharamain.com/12-4-1999.
(٦٠) محمد جاسم النداوي ، السياسة الايرانية ازاء الخليج العربي حتى الثمانينات ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي (جامعة البصرة – ١٩٩٠) ص ص ١٣٨-١٣٩ .
(٦١) من تاريخ العلاقات السعودية ...، المصدر السابق .

(٦٢) للمزيد من التفاصيل عن اسباب ودوافع واهداف تأسيس مجلس التعاون الخليجي . راجع : احمد عبد القادر مخلص ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، (جامعة البصرة – ١٩٨٦) ، ص ص ٧٣-٩٩.
(٦٣) من اوراق ندوة العلاقات العربية – الايرانية في لندن بتاريخ ٢٢ ايار ١٩٩٩، ص ٤ .
(٦٤) صحيفة صداي عدالت (صوت العدالة) الايرانية في ٢٦ آب ٢٠٠٢ .
(٦٥) المصدر نفسه .
(٦٦) المصدر نفسه .
(٦٧) النداوي ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٦-١٥٨ .
(٦٨) صحيفة صداي عدالت (صوت العدالة) الايرانية في ٢٦ آب ٢٠٠٢ .
(٦٩) من اوراق ندوة العلاقات العربية – الايرانية في لندن ...، ص ٥ .
(٧٠) المصدر نفسة ، ص ٥ .
(٧١) من تاريخ العلاقات السعودية ...، المصدر السابق .

(٧٢) من اوراق ندوة العلاقات العربية والايرانية في لندن ، ص ٥ .
(٧٣) الجزيرة (صحيفة) الرياض في ٢ تشرين الاول ٢٠٠٢ .
(٧٤) صحيفة كيهان (الدنيا) الايرانية في ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٠ .
(٧٥) المصدر نفسه .
(٧٦) المصدر نفسه .
(٧٧) انور قرقاش ، ايران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل" ، مجموعة بحوث تحت عنوان "ايران والخليج : البحث عن الاستقرار" ، منشورات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، (ابو ظبي-١٩٩٦)، ص ٢٠٥ ؛ البيان (صحيفة) الامارات العربية المتحدة في ٢ تشرين الاول ٢٠٠٢ .
(٧٨) فهد مزبان خزار الخزار ، العلاقات الايرانية السعودية : التطورات الراهنة وافاق المستقبل ، منشورات مركز الدراسات الايرانية (جامعة البصرة-٢٠٠٣) ،ص ص ٦-٧ .
(٧٩) المصدر نفسه ، ص ٧ .
(٨٠) المصدر نفسه، ص ص ٧-٨ .

(٨١) البيان (صحيفة) الامارات العربية المتحدة في ٢ تشرين الاول ٢٠٠٢ .
(٨٢)غسان بن جدو ، ايران الى اين ؟ ، مجموعة بحوث تحت عنوان : العرب وجوارهم ...الى اين ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، الجزء الاول، (بيروت – ٢٠٠٠) ، ص ٢٦٣ .
(٨٣) البيان (صحيفة) الامارات العربية المتحدة في ٢١ شباط ٢٠٠١ .
(٨٤) المصدر نفسه .
(٨٥) الاهرام (صحيفة) القاهرة في ١٢ ايار ١٩٩٩ .
(٨٦) الخزار المصدر السابق ، ص ٨ .
(٨٧) فهد مزبان خزار الخزار، الاتفاقية الامنية الايرانية – السعودية وانعكاساتها على الامن القومي العربي ، منشورات مركز الدراسات الايرانية (جامعة البصرة – ٢٠٠٣) ، ص ص ١١-١٢ .
(٨٨) للمزيد من التفاصيل . راجع : من تاريخ العلاقات السعودية ...، المصدر السابق .

(٨٩) الاهرام (صحيفة) القاهرة في ١٩ ايار ١٩٩٩ .
(٩٠) مختارات ايرانية (دورية شهرية مصرية) العدد ١٣ ، آب ٢٠٠١ .
(٩١) الخزار ، العلاقات الايرانية السعودية ... ،ص ١٠ .
(٩٢) للتفاصيل . راجع : من تاريخ العلاقات السعودية ...، المصدر السابق .
(٩٣) اخبار الخليج (صحيفة) البحرين في ٢٨ كانون الاول ٢٠٠٢ .
(٩٤) الخزار، الاتفاقية الامنية ...، ص ص ٢٠-٢١ .
(٩٥) البيان (صحيفة) الامارات العربية المتحدة في ٢١ شباط ٢٠٠١ .
(٩٦) المصدر نفسه .
(٩٧) المصدر نفسه .
(٩٨) البيان (صحيفة) الامارات العربية المتحدة في ٢ تشرين الاول ٢٠٠٢ .
(٩٩) المصدر نفسه .
(١٠٠) المصدر نفسه .
(١٠١) اخبار الخليج (صحيفة) البحرين في ٢٨ كانون الاول ٢٠٠٢ .

(١٠٢) محمد سعد ابو عامود، واقع العلاقات السعودية الايرانية (رؤية مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ، السنة السادسة والثلاثون، العدد ١٤١، تموز ٢٠٠٠، ص ١٥٤.
(١٠٣) البيان (صحيفة) الامارات العربية المتحدة في ٢ تشرين الاول ٢٠٠٢ .
(١٠٤) راجع هامش رقم (٩٢) من هذا البحث .
(١٠٥) ابو عامود ، المصدر السابق ، ص ١٥٤ .
(١٠٦) الخزار ، العلاقات الايرانية السعودية ... ،ص ص ١٦-١٨ .
(١٠٧) راجع : احمد محمود طاهر ، العلاقات الخليجية الايرانية : نظرة مستقبلية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ، السنة السابعة والثلاثون ، العدد ١٤٦ ، تشرين الثاني ٢٠٠١ ؛ صحيفة اطلاعات (الاخبار) الايرانية في ٢ تشرين الثاني ٢٠٠١ .
(١٠٨) مختارات ايرانية (دورية شهرية مصرية) العدد ١٣ ، آب ٢٠٠١ .
(١٠٩) المصدر نفسه .

(١١٠) المصدر نفسه .
(١١١) المصدر نفسه .
(١١٢) المصدر نفسه .
(١١٣) طاهر ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .
(١١٤) الخزار ، الاتفاقية الامنية ...،ص ٢١ .
(١١٥) صالح عبد العزيز النجدي ، التقارب السعودي – الايراني :دوافعه وابعاده ، مجلة السنة العدد٨٧ ، تموز ١٩٩٩ ص ٢ .
(١١٦) الخزار ، الاتفاقية الامنية ...،ص ٣٣ .

Iranian and Sudia Arabia Relations 1979-2001

Political Studies

By: Mr. Mohammad S.A.AL-Kawaz
Assistant Lecturer Regional Studies centre University of Mosul

Abstract

This study tries to present details about the Saudi-Iranian relations on a political level during the period 1979-2001. the rise of the Islamic revolution in Iran in February 1979 was the big point in the relation due to the ideological approach

adopted by Iran in its foreign policy. It was called "Revolution Export". This has left a sort of tension in the region especially with the Saudi Arabia continued till the death of Khumani. Then, relations has become different and witnessed a remarked co-operation in all aspects after Mohammed Khatimi has reached the rule in Iran and signed a security agreement in April 2001.